بعد اخفاقات اتفاقات السلام والمؤتمر الاقتصادي

الحكومة تخوض معركه خاسرة ضد الديمقراطية

الاهالي

الخميس ١٤/١٢/١٩٩٥ - العدد (٢٤٤) - الثمن (١٥٠) فلساً

ردود فعل مستنكرة تعم ارجاء البلاد

الحرية لليث شبيلات

أحمد عبيدات ينضم للدفاع عن شبيلات

افادت مصادر مقربة من نقيب المهندسين ليث شبيلات ان المحامي أحمد عبيدات رئيس الوزراء الاسبق قرر الانضمام لهيئة الدفاع عن المهندس ليث شبيلات.

ويذكران عدد المحامين الذين انضموا للهيئة المعنية بالدفاع عنه بلغ حتى صباح الثلاثاء ١٢/١٢/٩٩٥ (٤٥) محامياً. كما تراجع المدعي العام عن موقفه بعدم السماح للمحامي جواد يونس بالدفاع عنه.

لسعة

[illegible]

أحكيلك قصة الشاطر حسن حتى تنام؟

إحكيلي يمّه قصة الغبي اللى مش ناوي يصلي عالنبي وبدّو يفرّط بفلسطين حتى أصحى!!

الصبر

من مقاعد الأهالي

دور للمعارضة البرلمانية

● سالم النحاس

أ - تبدأ الدورة البرلمانية العادية بتصريح سعادة رئيس المجلس الثاني عشر يقول فيه «ليس لدينا معارضة ثابتة» وبالمعنى الذي اراد ايصاله للناس من التواد والتراحم فيما بين الاغلبية المريحة والاقلية القلقة، والتعاون فيما بين هذه الأغلبية المريحة والحكومة.

- وتشير الدلائل الاولى على ان الاغلبية المريحة قد عقدت العزم على ادارة شؤون المجلس وقراراته لاحقاً خلال هذه الدورة من مواقعها وبسبب رؤياها للأمور وبالتعاون الكامل مع السلطة التنفيذية.

- وبغض النظر عن تماسك هذه المؤشرات او دقتها للقياس .. فلقد اصبح واضحاً خلال الأشهر الطويلة التي مرت منذ عام ١٩٩٣ ان علامات استفهام كثيرة قد بدات تضييق الخناق على مصداقية تمثيل البرلمان الثاني عشر للارادة الشعبية في كل المجالات، اذ ان الحكومة لا تجد اي صد او رد او كلمة «لا» واحدة على مجمل او مفرد خطواتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي يتضح فيه للناس، ابناء الشعب، الاغلبية غير الصامتة الرافضة للمعاهدة وبرنامج التصحيح الاقتصادي والنهج المتزايد في الاعتداء على الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان، بان المشاكل والأزمات مرشحة للتفاقم وبالمضطرات.

- فما الذي يبقى للمعارضة اذن؟ هل تغادر البرلمان وتقول للناخبين انها لم تعد قادرة على انجاز شيء، هل تطالب بانتخابات نيابية مبكرة وعلى اساس قانون انتخابي جديد، لعل وعسى ان يجري اي تعديل على موازين القوى داخل البرلمان؟ ومن يضمن ذلك اذا كانت الاغلبية المريحة المحكومة هي التي ستجيز القانون.

- الجديد للانتخابات او تبقى قانون الصوت الواحد كما هو على حاله؟!

- وفي الوقت الذي تجد فيه المعارضة نفسها في مأزق مع الاغلبية المريحة داخل البرلمان وتجد فيه الاغلبية المريحة نفسها [illegible]

[illegible]

لهذه الأسباب لو كنت جزائرياً لشاركت في الانتخابات والأسباب ذاتها أقاطع انتخابات الحكم الاداري

● كتب معتصم حماده

يطيب للبعض ان يقارن بين الانتخابات الرئاسية في الجزائر، وانتخابات مجلس سلطة الحكم الاداري الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك كانت دعوة من المعارضة للمقاطعة، ومع ذلك كانت نسبة المشاركة اعلى مما توقع الجميع تقريباً «ما يزيد على ٧٠ بالمئة». وهنا تدعو المعارضة للمقاطعة، فماذا ستكون النتيجة؟

البعض سارع الى الاستنتاج ان نسبة المشاركين في المناطق الفلسطينية المحتلة لن تقل عن نظيرتها في الجزائر.

بدوري اقول لا اوجه شبه بين انتخابات الجزائر وبين نظيرتها في المناطق الفلسطينية المحتلة، واضيف انني لو كنت جزائرياً لكانت لي اسبابي للمشاركة في الانتخابات، وللاسباب ذاتها تتعزز قناعتي بضرورة خوض معركة مقاطعة الانتخابات التي دعا اليها عرفات واسرائيل. أ - فالجزائر دولة قام شعبها بثورة تاريخية هي ثورة المليون ونصف المليون شهيد. ودخلت قيادة الثورة في مفاوضات مع الاحتلال الفرنسي، وعند لحظة الحسم جرى في الجزائر استفتاء وضع فيه الشعب امام ٣ خيارات: بقاء الاستعمار الفرنسي وضم الجزائر لفرنسا واعتبارها قطعة منها، منح الجزائر حكماً ذاتياً في ظل الاستعمار الفرنسي، الاستقلال الكامل للجزائر وجلاء قوات الاحتلال بالكامل عن اراضيها. ب - في فلسطين والشتات قامت ثورة وانتفاضة وفي ظروف اشد تعقيداً من ظروف الشعب الجزائري. وقدم الشعب الفلسطيني تضحيات لا تقل جسامة عن تضحيات شعب الجزائر. إلا ان قيادة م.ت.ف. ممثلة بياسر عرفات دخلت في مفاوضات مع الطرف الاسرائيلي، وبشروط الاسرائيليين، ثم انطلقت بموازاتها بعد فترة مفاوضات سرية في اوسلو، بعلم وموافقة ثلاثة فقط هم عرفات واثنان من مساعديه، من خلف مؤسسات م.ت.ف. والوفد المفاوض في واشنطن، ومن خلف كل الشعب الفلسطيني، وبشروط اسرائيل. وانتهت المفاوضات في جولة اوسلو بالاتفاق المعروف والذي ادى الى الحكم الاداري الذاتي بصيغته المعروفة. ج - اذن الشعب الجزائري انتخب لنفسه رئيساً لدولة مستقلة قامت نتاجاً للثورة ولاستفتاء شعبي، ومطلوب من الفلسطينيين ان ينتخبوا مجلساً لحكم اداري ذاتي، ورئيساً للجنة تنفيذية لهذا المجلس، استناداً الى اتفاقيات لم يستشاروا بشأنها، ولم يستفتوا حولها، ولم تصادق عليها المرجعية الأولى في م.ت.ف. «المجلس الوطني الفلسطيني»، وهي مدار نزاع وخلاف سياسيين في الاوساط الفلسطينية...

السيادة الوطنية

ثانياً أ - الشعب الجزائري انتخب وارضه الوطنية محررة من كل اشكال الاحتلال العسكري المباشر وغير المباشر. وكل شبر من ارضه يخضع لسيادته الوطنية ولسيادة السلطة الرسمية. وحدوده ومرافئه ومطاراته «كلها» تحت السيادة الجزائرية الكاملة.

ب - مطلوب من الشعب الفلسطيني ان ينتخب و٤٠ بالمئة من قطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي، وما لا يقل عن ٨٥ بالمئة من ارض الضفة ايضاً تحت الاحتلال الاسرائيلي. والقدس محتلة باعتبارها عاصمة لدولة اسرائيل، وكذلك قلب مدينة الخليل.

ج - اذن الشعب الجزائري انتخب فوق ارض حرة وذات سيادة وطنية، بينما المطلوب من الشعب الفلسطيني ان ينتخب تحت حراب الاحتلال.

وحدة الشعب

ثالثاً أ - الشعب الجزائري مارس حقه الانتخابي باعتباره شعباً واحداً موحداً، على ارض الوطن وفي المهاجر، وانتخب رئيساً لكل الجزائريين اينما حلوا دون استثناء، لذلك انبثت مراكز الاقتراع في كافة محافظات البلاد، كما انبثت في سفارات الجزائر وقنصلياتها وبعثاتها الخارجية لتوفير الحق ذاته للجزائريين في المهجر والاغتراب.

ب - الانتخابات الفلسطينية ستكون من حق سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وسينتخبون مجلساً، ورئيساً تنفيذياً محدود صلاحيات محدودة في حدود الأرض التي اعاد جيش الاحتلال الانتشار من فوقها، بينما الفلسطينيون في الشتات «ما يقارب الأربعة ملايين فلسطيني» والفلسطينيون في مناطق الـ٤٨ فمصيرهم الى المجهول.

ج - اذن الانتخابات الجزائرية اكدت وحدة الشعب الجزائري الواحد في كافة بقاع تواجده تحت راية بلاده المستقلة وحكومته الوطنية. بينما ستؤدي الانتخابات الفلسطينية إلى تجزئة الشعب الفلسطيني، بين مناطق محتلة ومناطق الـ٤٨، ومناطق الشتات، لتاكيد الوجهة الاسرائيلية - الاميركية التي تصر على أن سكان غزة والضفة هم فقط الفلسطينيون، والباقون إما اسرائيليون «عرب» أو لاجئون «بدون هوية وطنية».

سقف اوسلو

رابعاً أ - تنافس المرشحون الجزائريون وفق برامج خاصة بكل واحد منهم، ومن يعيد قراءة هذه البرامج يخلص إلى ان الضابط الوحيد وراء كل برنامج هي قناعات المرشح وآراؤه ووجهة نظره، فبعضهم كان «اسلامياً» والآخر «علمانياً» الخ.. وقد عبر كل من المرشحين عن حرية مطلقة في صياغة برنامجه.

ب - في الانتخابات الفلسطينية لا يحق للمرشح ان يطرح برنامجاً «هذا اذا طرح» يخرج عن حدود اتفاق اوسلو، وهو الاتفاق الذي لم يقره الشعب الفلسطيني ويوافق عليه ويؤخذ رأيه به حتى الآن. ومن سينتخبون تتحدد مسؤولياتهم في تنفيذ الاتفاق. والمطلوب انتخاب مجلس الحكم الذاتي، ورئيس لهيئة تنفيذية، يتولى بدوره تعيين اعضائها. ليس هناك مجلس للشعب ولا رئيس حكومة ولا رئيس دولة ولا اي شكل من اشكال الاستقلال والسيادة، وكل ما «يشرعه» المجلس يجب ان يتوافق مع اتفاق اوسلو وكل قرار او قانون يسنه المجلس ويتعارض مع اتفاق اوسلو نصاً او روحاً يعتبر لاغياً بقرار اسرائيلي «هذا وارد نصاً في اتفاق اوسلو».

ج - اذن مرجعية الرئاسة في الجزائر هي الشعب الجزائري بينما مرجعية المجلس ورئيس الهيئة التنفيذية في الضفة والقطاع ستكون اتفاق اوسلو ومن خلفه اسرائيل.

الديمقراطية الانتخابية

خامساً أ - الشعب الجزائري انتخب بموجب قانون للانتخابات اصدرته السلطات الجزائرية المعنية منذ زمن وورد نصه في الجريدة الرسمية، وخضع قبل صدوره رسمياً لنقاش وحوار شعبي وحزبي وسياسي، وبالتالي هو نتاج جزائري. كما ان الانتخابات التي جرت تحدد موعدها بقرار من السلطات الجزائرية المعنية. ب - مطلوب من الفلسطينيين ان ينتخبوا، وليس بين ايديهم قانون للانتخابات، والفترة الزمنية التي تفصلنا عن موعد الانتخابات هي اقل من شهرين كما ان موعد الانتخابات تحدد في لقاء بين ياسر عرفات وشمعون بيريز.

ج - اية انتخابات هذه يبقى قانونها سراً على الناخبين او يفرض عليهم قانونها فرضاً وفي خدمة فئة معينة دون اخرى؟ واية انتخابات وطنية هذه - كما يدعون - يحدد موعدها - او لنقل يتدخل في تحديد موعدها - وزير خارجية دولة اخرى.

التوحيد والتشتت

سادساً أ - الانتخابات الجزائرية وقعت في سياق خلافات جزائرية - جزائرية، والهدف منها وضع حد لمأساة الشعب الجزائري واعادة بناء مؤسساته الوطنية الشرعية والتنفيذية.

ب - الانتخابات الفلسطينية - اذا ما وقعت - فهي من اجل تعميق هوة الخلاف في الشارع الفلسطيني، واضح أن نتائجها ستكون ماساوية على مصير الشعب الفلسطيني، هدفها اعطاء الشرعية لاوسلو، وتعديل ميثاق م.ت.ف.، وشطب المنظمة، وتقسيم الشعب الفلسطيني تجزئته، وترسيم التخلي عن حق تقرير المصير واستبداله بهذه الانتخابات، والتخلي عن حق العودة، واستبداله بالتوطين والتهجير، والتخلي عن الدولة واستبداله بالحكم الاداري الذاتي المحدود، والتخلي عن القدس .. الخ...

ج - الانتخابات الجزائرية - اذن - اريد لها ان تكون بلسماً لجراح الشعب الجزائري وحلاً وطنياً لازمة بلاده بينما يراد لانتخابات الحكم الاداري الذاتي ان تثخن الجسد الفلسطيني بالمزيد من الجراح.

لهذه الأسباب لو كنت جزائرياً، لشاركت في الانتخابات وللاسباب ذاتها اقاطع انتخابات الحكم الاداري.

نــاس ...

● اقام سفير دولة الامارات العربية المتحدة أحمد علي ناصر المبل الزعابي حفل استقبال في فندق الأردن بمناسبة العيد الوطني الرابع والعشرين لبلاده.

● الشاعر الكبير محمود درويش يصل عمان بعد ايام بعد ان قرر الاقامة الدائمة فيها للاقتراب من الوطن، وقال درويش ان مشاعر كثيرة تتنازعه وهو يغادر باريس التي اقام فيها ١٢ عاماً منذ الخروج من بيروت، وكتب فيها أهم أعماله الأدبية.

● الزميل معن البياري غادر عمان الى الدوحة للالتحاق بعمله في صحيفة الوطن القطرية، بعد ان شارك في مهرجان المربد في العراق.

● يستمر معرض الشاعر والروائي الزميل ابراهيم نصر الله «مشهد من سيرة عين» في دارة الفنون حتى ١/٤ المقبل.

● للشاعرة العراقية شذى أحمد صدر مؤخراً عن دار الينابيع في عمان ديوان شعري جديد «قصائد لم تكتمل بعد».

● معرض الفنانة سميرة عبدالوهاب في قاعة ابعاد للفنون يستمر لغاية ١٢/٢٠.

بالعضل

اسامة الرنتيسي

الشنط جاهزة

نذهب صباح هذا اليوم الخميس ١٢/١٤ إلى المحكمة، سالم النحاس الأمين الأول لـ «حشد» بتهمة علاقة «حشد» مع الجبهة الديمقراطية، وأنا العبد الفقير إلى السلط بتهمة مجابهة التطبيع في مهرجان الفحيص.

نذهب إلى المحاكم وتذهب معنا كافة أحزاب المعارضة الأردنية، نذهب لأننا نحمل موقفاً بلورياً من معاهدة وادي عربة التي سوف تسقط في النهاية.

نذهب إلى المحكمة ونعلم أن الحكومة تمر في أسوأ حالاتها وتعيش أزمة لم تكن تتوقعها ـ حتى لو لم يرق ذلك لأصحاب نقاط النظام ـ فهي المعزولة عن الشعب، وهي التي تتخبط كالدجاجة المذبوحة.

التقرير الذي ننشره في هذا العدد حول انتهاكات حقوق الانسان لعام ١٩٩٥، والهجوم المنظم على النقابات المهنية ومسودة مشروع قانون المطبوعات والنشر، وليث شبيلات الذي ذهب إلى الزنزانة واثق الخطوة، كلها تكشف حجم المأزق الذي وضعت الحكومة نفسها فيه، فهي البعيدة عن نبض الشارع الذي يغلي، وهي تعرف أن الغليان سوف يولد حتماً الانفجار.

إذا كان شبيلات قد جهز شنطته قبل أسبوع من اعتقاله، فانني أجزم أن آلاف الشنط الأخرى جاهزة، وأمامي منها الآن بضع مئات.

الفعاليات السياسية والنقابية لـ «الاهالي»

الحكومة تحاكم «حشد» لرفضه المعاهدة ومقاومته للتطبيع

نتضامن وندعم «حشد» في مواجهة هذه الحملة الظالمة

حوار وتحقيق : علیان علیان

تبدأ صبيحة هذا اليوم محاكمة حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» بذريعة مكشوفة الا وهي الارتباط بجهات عربية ماليا وفكريا وتنظيميا، والمقصود بهذه الجهات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

ونحن نعتقد ان محاكمة «حشد» ستكون حلقة في اطار سلسلة متصلة لمحاكمة مجموع احزاب المعارضة تحت مبرر العلاقة مع جهات عربية.

جوهر الحملة على «حشد» ومحاكمته، والحملة على مجمل احزاب المعارضة هو موقفها الرافض لاتفاق اوسلو ومعاهدة وادي عربه، ودورها النشط في مقاومة التطبيع، وحيث يجري تغليف الحملة على «حشد» بغلاف الاخلال بقانون الاحزاب من زاوية الارتباط بجهات اجنبية.

حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» لا يستحي ولا يخجل من علاقته بالجبهة الديمقراطية وغيرها من فصائل وأحزاب حركة التحرر الفلسطينية والعربية، بل يباهي بها، على قاعدة الالتزام بقانون الاحزاب وبإطار العمل المشترك بين حشد والجبهة الديمقراطية الذي لا ينافي اطلاقا منع الدستور، ومن قال ان الدستور وقانون الاحزاب والميثاق يمنع ان تكون لاحزابنا الاردنية بعدا ومهمات وعلاقات فلسطينية وعربية.

«الاهالي» التقت عددا من الفعاليات الحزبية والسياسية والنقابية، رأيهم في مسألة اقدام الحكومة على محاكمة حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد».

تيسير الحمصي «الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الاردني»

يهمنا في هذه المرحلة التي تواجه فيها البلاد تطورات هامة تهدد المسيرة الديمقراطية ان نؤكد على ان المكتسبات الديمقراطية التي حققها شعبنا العربي في الاردن جاءت نتيجة نضالات طويلة مريرة اعقبت فترات من الاحكام العرفية وتطبيق قوانين ابعدت الجماهير والقوى السياسية المناضلة عن دورها الفاعل في صناعة القرار وتحقيق مبدأ التعددية السياسية وافساح المجال امام تفاعل الاراء والتعبير بحرية عن الراي سواء عن طريق الصحف او المنابر الاخرى واذ كانت القوى السياسية والاحزاب قد قبلت العمل وفق قوانين الاحزاب والمطبوعات والتزمت العمل وفق المنهج الديمقراطي في التعبير عن مواقفها لتحقيق معنى التعددية وتلاقح الافكار وبلورة وصناعة القرار تاكيدا لدور كل الاطراف في صناعة القرارات المصيرية التي تمس مستقبل الامة والاجيال القادمة فاننا نستنكر هذا الهجوم على احزاب المعارضة والذي يتجلى الآن في الهجوم على «حشد» ومحاكمته، كون هذه الاحزاب ومواقفها لا تتوافق مع توجهات السلطة التنفيذية، كما اننا نستنكر لجوء الحكومة الى استخدام كافة الاساليب القديمة «التي انتهت مع انتهاء الاحكام العرفية وقوانينها المقبورة» في محاولاتها فرض التطبيع مع العدو الصهيوني وخنق الحريات. لقد تكررت مقولة ارتباط بعض الاحزاب بقوى وجهات خارجية وهي نفس الدوافع التي كانت تستخدم على الدوام للاجهاز على القوى السياسية وتصفيتها واذا كانت الدوائر الامنية لا تعدم وسائل تلفيق التهم للاشخاص وللاحزاب المعارضة فاننا نحذر من الاستمرارية في هذا النهج الذي يهدد المسيرة الديمقراطية ويفرغ العمل الديمقراطي من محتواه الحقيقي ويحوله الى اطار فارغ دون مضمون

اننا اذ نستنكر تقديم «حشد» للمحاكمة تحت مبررات مكشوفة نرى انها محاولة للنيل من احزاب المعارضة في ضوء موقفها السياسي الرافض لاتفاق اوسلو ولمعاهدة وادي عربة والمقاوم للتطبيع مع العدو الصهيوني نخشى ان تبدأ الامور بـ «حشد» وتنتهي بكافة الاحزاب الايديولوجية تحت ذريعة العلاقة مع جهات اجنبية علما ان كافة احزاب المعارضة تعمل ضمن قانون الاحزاب وولائها للوطن بدون انتماءات خارجية

حزبنا يقف مع حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» ويدعمه بكل الوسائل.

حمزة منصور الناطق الرسمي باسم حزب جبهة العمل الاسلامي

الحكومة ارتضت بالديمقراطية لكنها ضاقت ذرعا بنتائجها ومن هنا بدأ التراجع على مختلف الصعد عبر الاعتقالات والمحاكمات وحجز جوازات السفر والمنع من الوظائف والمنع من الخطابة والحملة ضد احزاب المعارضة ومحاولة اتهام الاحزاب بصلات مع الوطن العربي.

واضاف كل هذه الممارسات لا تعطي مؤشرات على حالة ديمقراطية معقولة ولذلك نحن نأسف ابلغ الاسف، ونرفض كل الرفض استمرار هذه السياسات ويجب على الحكومة التخلي الى

مبررات الحكومة لا تنطلي على احد

الاحزاب بوصفها مؤسسات وطنية تتحمل عبئا كبيرا عن الحكومة وان تبتعد عن نظرتها المتسمة بالاتهام والشكوك

نرجو ان تتراجع الحكومة عن موقفها في محاكمة حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» ليستمر مع الاحزاب الاردنية في القيام بدور فاعل في خدمة الوطن والامة

فؤاد دبور الامين العام لحزب البعث التقدمي الاردني

حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» حزب مشروع في اطار قانون الاحزاب رقم ٣٢ لعام ١٩٩٢ وبالتالي فإننا نستغرب تقديم هذا الحزب للمحاكمة.

اننا في حزب البعث التقدمي ننظر لهذا الموضوع في اطاره السياسي، ويتعلق بموقف «حشد» من القضايا السياسية المتعلقة بالهم الوطني على الساحة الاردنية.

حزبنا يقف مع «حشد» ويدعمه في هذا الموضوع المطروح الان امام القضاء.

عيسى مدانات رئيس الحزب الديمقراطي الوحدوي

الديمقراطية تعني افساح المجال للاحزاب وحزب حشد في عدادها ولا ندري لماذا تتذكر الحكومة علاقة مثل هذه المواضيع الان فالعلاقات بين الشعبين الاردني والفلسطيني علاقات حميمة ومن الطبيعي ان تكون هنالك علاقات حميمة بين احزاب اردنية وفلسطينية ودون الاخلال بقانون الاحزاب

عبدالله خليل «نقيب عمال المصارف والمحاسبة والتامين»

قال: لا يمكن الفصل بين فصائل العمل الديمقراطي التحرري العربية وتحالفاتها وعلاقاتها المحلية والعربية والدولية، وليس هنالك من حزب مقطوع الجذور القانونية واضاف علاقة حشد مع الجبهة الديمقراطية في اطار العمل المشترك امر طبيعي ولا يتعارض مع قانون الاحزاب ومن حق الاحزاب ان تمارس حرياتها وتحالفاتها وعلاقاتها في اطار القانون ان السبب الجوهري وراء محاكمة حشد سبب سياسي متمثل في رفض معاهدة وادي عربه ومقاومة التطبيع، ولارهاب بقية الاحزاب والشعب والناس.

سالم حجازين نقيب الخدمات الصحية

من الواضح ان هنالك هجمة على الديمقراطية وعلى الاحزاب التقدمية والمعارضة من قبل الدولة والهجوم على حشد ومحاكمتها تاتي في هذا السياق نحن ضد تحجيم الديمقراطية وتفريغها من مضمونها ونطالب بمزيد من الديمقراطية اما ما اقدمت عليه الحكومة بمحاكمة حشد فهو يتناقض مع الدستور والميثاق الوطني ومع قانون الاحزاب!

جماعة الأخوان تتفق على عدم ترشيح أعضائها

مصادر اسلامية في جماعة الاخوان، قالت ان هناك اتفاقا عاماً على عدم ترشيح اي من أعضائها في نقابة المهندسين لمركز النقيب خلفا للمهندس ليث شبيلات معتقلاً، وهنالك توجه عام لاعطاء شبيلات مركز النقيب بالتزكية.

تجمع الطلاب اليساري يعزف لحن الانتفاضة الثامن

اقام التجمع الطلابي اليساري في جامعة اليرموك معرضاً بمناسبة مرور ثمان سنوات على انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، اشتمل على لوحات زيتية للفنان حسني ابو كريم ورسومات كاريكاتورية لفنانين اردنيين وعرب تصور حال الدول العربية المتشرذم وبلاء اطفال الحجارة في التصدي للعدو الغاصب والمضي كل محاولات تجزئة فلسطين وتهويدها.

واحتوى المعرض على منتوجات ومطرزات تراثية وعلى جناح لكتب مختلفة وجناح خاص للمنشورات دار طبريا، وتم عرض فيلم عن حياة الفنان الراحل ناجي العلي.

«حشد» امام المحكمة اليوم

الحكومة تحاكم المعارضة الأردنية

احتشد صباح يوم الثلاثاء الماضي احزاب المعارضة الاردنية في مقر حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» من اجل التاكيد على ان المستهدف الرئيسي من القضية المرفوعة على حزب «حشد» هي المعارضة الاردنية بكافة اطيافها السياسية نظراً لموقفها الواضح الرافض للتطبيع مع اسرائيل والمطالب باسقاط معاهدة وادي عربة وكافة المعاهدات مع اسرائيل.

وكانت احزاب المعارضة الاردنية «البعث العربي الاشتراكي والبعث العربي التقدمي وجبهة العمل الإسلامي وجبهة العمل القومي/حزب العمل القومي «حق» والجبهة الدستورية العربية «الدستورية» والديمقراطي الوحدوي والشعب الديمقراطي الاردني ـ حشد ـ والشيوعي الاردني والشعبية الديمقراطي الاردني ـ وحدة ـ. قد تداعت الى عقد مؤتمراً صحفياً اعلنوا فيه وقوفهم مع انفسهم حين يقفون مع «حشد» في القضية التي حركها المدعي العام في ٩٥/٩/٢٣ بعد ان تلقى طلباً من وزير الداخلية في ٩٥/١/١٥ الذي كان قد تلقى طلباً من مدير المخابرات العامة في ٩٥/١/٩ باحالة حزب الشعب الديمقراطي الاردني ـ حشد ـ للمحكمة المختصة بتهمة العلاقة مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

احزاب المعارضة: ندعو الحكومة الى وقف مثل هذه الإجراءات واحترام الراي العام الأردني.

وقد تلا الامين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي الدكتور اسحق الفرحان بياناً صادراً عن احزاب المعارضة الوطنية الأردنية قال فيه:

بناء على طلب مدير المخابرات العامة من السيد وزير الداخلية بتاريخ ١٩٩٥/١/٩ طلب السيد الوزير من عطوفة النائب العام بتاريخ ١٩٩٥/١/١٥ إحالة «حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» للمحكمة المختصة لمحاكمته بموجب المادة ٢٤ من قانون الاحزاب السياسية، وعليه قرر عطوفة المدعي العام احالة الأوراق الى قاضي صلح جزاء عمان حسب الاختصاص عملاً باحكام المادة ٥١/٢ من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

وعلى هذا الأساس تم ابلاغ الحزب لحضور الجلسة الأولى يوم الخميس ١٩٩٥/١٢/١٤ لدى محكمة صلح جزاء عمان.

ان الاحزاب السياسية الوطنية الأردنية المؤتلفة في اطار المؤتمر الشعبي الأردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع تؤكد أن هذه المحاكمة لحزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» ذات طابع سياسي محض من حيث كونها تاتي في سياق خطوات الحكومة المتسارعة والعديدة ضد الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان في البلاد.

ونحن ننظر الى هذه المحاكمة باعتبارها الحلقة الأولى في سلسلة متتابعة ضمن نهج السلطة في تحجيم القوى السياسية المنظمة والقوى الشعبية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وذلك في إطار سياستها المعلنة بمواجهة المعارضة المتصاعدة لمعاهدة وادي عربة واستحقاقاتها التطبيعية، ومعارضة سياسات السلطة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

اننا اذ نؤكد ثقتنا الكاملة بنزاهة قضائنا الاردني الذي حال ولأكثر من مرة دون التدخلات الحكومية، فإننا في احزاب المعارضة السياسية نعرب عن تضامننا الكامل مع حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» ونعتبر هذه الخطوة الحكومية موجهة ضد التعددية السياسية والحزبية والفكرية وتخالف ابسط قواعدها في حرية الراي والتعبير والعمل السياسي في اطار القانون، كما ونؤكد على عزمنا باستمرار التصدي لكل الاعتداءات الحكومية ضد التعددية وحريات المواطنين المكفولة بالدستور.

اننا ندعو الحكومة الى وقف مثل هذه الإجراءات والعودة إلى احترام الراي العام الأردني الذي لم يعد يطيق مثل هذه الإجراءات التي تتعارض مع المصالح الوطنية والقومية لعموم ابناء الشعب وفي مختلف المجالات.

واشار الدكتور الفرحان إلى إن الرسالة الموجهة من وزير الداخلية الى المدعي العام جاءت بناء على كتاب مدير المخابرات وهذا الإجراء يدلل على أن القضية سياسية بحته بالدرجة الأولى، ونحن كأحزاب معارضة نعارض التطبيع مع اسرائيل لانه يضر بأمتنا العربية، وهنالك فرق بين الارتباط المالي والعضوي وبين التنسيق ما بين الاحزاب الأردنية والعربية الصديقة والشقيقة.

زيادين: القضية المرفوعة ضربة مباشرة إلى احزاب المعارضة.

الدكتور يعقوب زيادين الامين العام للحزب الشيوعي الأردني قال في المؤتمر: ان القضية المرفوعة على «حشد» تشكل ضربة مباشرة إلى احزاب المعارضة الأردنية التي لن تكون في يوم من الايام متنزلة عن الاحزاب العربية والعالمية الأخرى، فنحن كحزب شيوعي على سبيل المثال نؤمن بالأممية فكيف نقبل بالانغلاق على انفسنا في الأردن: ان الحالة الحزبية الأردنية هي امتداد للحالة الحزبية العربية والدولية، وما جرى مع «حشد» سوف يجري مع بقية الاحزاب الأخرى، ونحن بوقوفنا مع «حشد» نقف مع انفسنا أولاً.

النجداوي: القول ان «حشد» خالف قانون الاحزاب قول غير سليم قانونياً.

المحامي احمد النجداوي ـ البعث ـ قال ان الشعب الأردني بموجب الدستور هو جزء من الشعب العربي، وعند حصول «حشد» على الترخيص كانت قضية علاقته مع الجبهة الديمقراطية واضحة ومفصلة لدى وزارة الداخلية، والقول ان «حشد» خالف قانون الاحزاب، قول غير سليم من الناحية القانونية، وإن جاز ذلك فسيتم محاكمة كافة الاحزاب الأردنية التي لها ارتباطات مع الدول العربية، ونحن ـ يضيف النجداوي ـ نتضامن مع «حشد» ومع اي حزب وطني او قومي او اممي وندافع عن حقهم في التحرك للقاء الاحزاب الأخرى.

واضاف النجداوي انه لا يوجد في قانون الاحزاب الأردنية نص واضح يمنع الإرتباط الفكري مع اي جهة سواء كانت عربية أو غير عربية، ونحن كاحزاب قومية نؤمن باننا ابناء هذه الأمة ولا بد من وجود علاقات بيننا.

الخواجا: ما يجري الآن يتبع للمزاجية ومواقف الحكومة متناقضة وغير مفهومة

عزمي الخواجا ـ الامين العام لحزب الوحدة الشعبية قال: ان ما يجري الآن يتبع للمزاجية، وانا كمواطن لا استطيع ان افهم كيف نقيم علاقات مع اسرائيل ونمنع الاحزاب الأردنية من ان تقيم علاقات مع أحزاب عربية ونلتقي بالمعارضة العراقية هنا في الأردن وبالوقت نفسه نمنع العلاقات مع احزاب عربية أو صديقة.

واضاف الخواجا لو ان حزب «حشد» كان مع التطبيع لما جرى ذلك وان ليث شبيلات والنقابات المهنية لو كانت مع التطبيع لما اثيرت هذه القضايا، ويحول «حشد» الى المحكمة في ان امين عام احد الاحزاب التقى مع بيريز ولم يوجه اليه اي اتهام ... وهذا يثبت ان المواقف من قبل الحكومة متناقضة وغير مفهومة.

التل: محاكمة حشد قضية سياسية بالدرجة الاولى

ملحم التل ـ الدستورية ـ قال: لا اضيف كثيرا اذا قلت ان تحويل «حشد» إلى المحكمة قضية سياسية بالدرجة الاولى تأتي مع حملة التصعيد ضد الحريات والعودة إلى المرحلة العرفية، وسوف تزيد هذه الحملة وتأخذ اشكالاً اخرى واذا كانت الحكومة قد اختارت «حشد» لتقدمه إلى المحكمة بتهمة الإرتباط مع الجبهة الديمقراطية فلإنها تعرف ان «حشد» واحزاب المعارضة الأردنية الأخرى تقف بصمود عال في مواجهة كافة اشكال التطبيع الذي تدعو له الحكومة.

ناجي علوش ـ جبهة العمل القومي «حق» قال: حول موضوع النقابات ان السلطة هي التي تقوم باستفزاز النقابات وموقفنا اننا مع النقابات في الدفاع عن حقوقها وقوانينها وليس من حق احد ان يتدخل لان التدخل يخدم السلطة ولا يخدم النقابات.

ونعلن من هنا تضامننا مع «حشد» لاننا نرى أن السلطة تهول على المواطنين والمؤسسات والنقابات والإجراءات التي تتخذ حالياً هي اقرب إلى العرفية.

الراميني: محاكمة «حشد» انقضاض على الديمقراطية

عزت الراميني ـ الحزب الديمقراطي الوحدوي قال: ان اثارة موضوع النقابات أولاً ثم قانون المطبوعات والنشر ثم رفع دعوى ضد «حشد» واعتقال المهندس ليث وجميع هذه الإجراءات جاءت لضرب الجانب الديمقراطي ونحن نؤكد اننا نعمل وفق القانون ولم نخالفه.

واعتقد بان خيار الحكومة بوضع «حشد» أمام المحكمة هو امر انتقائي وهو انقضاض على الديمقراطية ونحن نقف مع حزب الشعب الديمقراطي الأردني ونسانده.

سالم النحاس الأمين الأول لحزب «حشد» قال رداً على اسئلة احد الصحفيين: ـ لا نريد أن نضع اي معلومة الآن ما دام الأمر بيد القضاء ولكننا وضعنا جميع الأوراق بيد الحكومة عند طلب الترخيص واننا حزب مستقل استقلالاً تاماً وتربطنا مع الجبهة الديمقراطية علاقة موضحة في اطار العمل المشترك.

اما في موضوع النقابات اضاف النحاس لسنا طرف محايد في الهجمة المنظمة على النقابات وهي هجمة على العمل الوطني، ونحن نتحاور من موقف التوحد مع النقابات لا من موقف التوسط بينها وبين الحكومة.

العودة عن الاجراءات

ردود فعل متنوعة المصادر والاطياف تعم ارجاء البلاد، ينظمها الاستياء والاستنكار لسلسلة الخطوات والاجراءات الحكومية الاخيرة.

فالحكومة ـ على ما يبدو ـ قد عقدت العزم اكثر من اي وقت مضى على الاندفاع والاستجابة لرغباتها الاذعانية الضيقة بكل شراسة وحشم. وفي سبيل ذلك ومن اجله ها هي تعيد رسم وتحديد الاطار الذي تراه وتؤمن به محددا للعملية الديمقراطية، بل وتحاول تجسيده على ارض الواقع: انموذج ديمقراطية الفوق لا ديمقراطية الشعب والمؤسسات، رافضة الاعتراف بما يتجاوز هذا الانموذج.

فالحكومة لم تكتف بسن قانون انتخابات الصوت الواحد، ولا بتوقيع اتفاقية وادي عربة وما تحمله من ويلات وضرر، ولا بسن قانون المطبوعات وجملة القوانين الاقتصادية «الحزمة» التي زادت من ارهاق كاهل الغالبية العظمى من ابناء هذا الوطن، ولا بالتدخل الفج في اوضاع مؤسسات المجتمع الجماهيرية والنقابية.

بل عمدت الى المساس بجوهر المسالة الديمقراطية، من خلال هجمتها على الحريات الديمقراطية وتجسيدات التعددية، محاولة زج القضاء في حركتها على امل استقطابه الى جانبها. فاقدمت على اعتقال المهندس ليث شبيلات، بطريقة استفزازية تتنافى وابسط الحقوق التي كفلها الدستور.

وقامت بتحويل حزب سياسي مرخص ـ حشد ـ الى المحكمة بتهمة مخالفة قانون الاحزاب، ومن المؤكد ان اجراءاتها على هذا الصعيد لن تتوقف عند هذا الحد.

قامت الحكومة وتقوم بكل هذا في محاولة منها لفتح المنافذ امام سياستها التي زادت اتفاقية وادي عربة من مازقها وعزلتها، غير ابهة بالراي العام الشعبي المتعارض مع سياساتها حتى النخاع والذي يجد تعبيراته في احزاب المعارضة الوطنية المؤتلفة في المؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع.

والذي بات موقنا بان على الحكومة ان تعود عن اجراءاتها وانتهاكاتها اذا كان ما يزال لديها القليل من الحرص على المصلحة الوطنية العليا، قبل ان يقول القضاء الذي نحترم نزاهته كلمته، فهذا وحده الكفيل بازالة اسباب الاحتقان وعدم ايصال الامور الى حافة الغضب والانفجار.

هيئة الدفاع عن حزب «حشد»

الدكتور كمال ناصر نقيب المحامين، د. راتب الجنيدي، زهير ابو الراغب، احمد النجداوي، اديب حواتمه، مجلي نصراوين، شاهر رواشدة، بدران خالد، عدنان البكري، عمر ابو الراغب، عزت الراميني، فهمي ابو حويج، زياد خليفة، تحسين قطاونة، زهير الرواشدة، ابراهيم المعاني، مأمون ملكاوي، سالم القضاه، وضاح حدادين، جمال عبيدات، سليم حتاملة، عبد المجيد العتوم، احمد المحيسن، محمد خير حوراني، صاموئيل فاخوري، بسام ابيله، موسى حمدان، حكمت الرواشدة، احمد سالم الريموني، علي الضمور، ثائر النجداوي، زياد حدادين، عبد الكريم السرحان، مروان الحديدي، ناصر الهريني، محمود الكايد، ابراهيم ابو شنب، عطا الله العماوي، فاروق العماوي، محمد الخزاعلة، غالم زريقات، احمد ابو السن، اسعد نشواتي، سليم الزعبي، وهاني الدحلة ممثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن.



المجابهة

صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع

من اطار العمل المشترك بين «حشد» و «الجبهة الديمقراطية»

في العلاقات الاردنية الفلسطينية

بناء على طلب مدير المخابرات العامة من السيد وزير الداخلية بتاريخ ٩/١/١٩٩٥ طلب السيد الوزير من عطوفة النائب العام بتاريخ ١٥/١/١٩٩٥ إحالة حزبنا الى المحكمة المختصة لمحاكمته بموجب المادة ٢٤ من قانون الاحزاب السياسية. وعليه قرر عطوفة المدعي العام احالة الأوراق الى قاضي صلح جزاء عمان حسب الاختصاص عملاً بأحكام المادة ٢/٥١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

وعلى هذا الأساس تم ابلاغ حزبنا لحضور الجلسة الاولى اليوم الخميس ١٤/١٢/١٩٩٥ لدى محكمة صلح جزاء عمان.

وتنشر «الاهالي» فيما يلي: وثيقة اطار العمل المشترك المبرمة بين الحزبين وهي وثيقة تعبر عن وجهة نظر الحزب في العلاقات الاردنية الفلسطينية. ولا علاقة لهذا النشر بسير المحاكمة من قريب او بعيد وانما المقصود هو فتح اوسع حوار ممكن حول رأينا بهذه العلاقات التي قرأتها الحكومة من خلال معاهدة وادي عربة فقط. ان اي اسهام من الساسة والمفكرين في الاردن وفلسطين تستقبله بترحاب واسع لتعميق النظرة وتوحيدها حول العلاقات الفلسطينية الاردنية.

المنطلقات والاهداف

ان حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، يقرّان تبني هذا الاطار للعمل المشترك لتنظيم العلاقة الكفاحية الوثيقة والمميزة بينهما في خدمة النضال من اجل الاهداف النبيلة المشتركة للشعبين وتعزيز التحالف بين الحركة الوطنية الاردنية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني.

منطلقات واهداف العمل المشترك:

- الايمان بعمق روابط الاخوة القومية والتاريخ والمصير المشترك التي تجمع بين الشعبين الشقيقين الاردني والفلسطيني وتعزيز العلاقة الخاصة والمميزة بينهما.

- ادراك الترابط والتأثير المتبادل بين نضال الشعب الاردني من أجل التحرر الوطني والتحول الديمقراطي والاستقلال والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبين نضال الشعب الفلسطيني من اجل تحرير ارضه واستعادة حقوقه الوطنية الكاملة في العودة وحرية تقرير المصير والاستقلال الوطني الناجز.

- الحرص المشترك على تكريس المنجزات التي تحققت، إثر فك الارتباط القانوني والاداري بين الاردن والضفة الفلسطينية واعترافه الرسمي باستقلال دولة فلسطين، في إرساء العلاقة بين الشعبين والبلدين على اساس من الاستقلال والمساواة والاخوة والتضامن في النضال من اجل الاهداف المشتركة بما يلبي المصلحة الوطنية الحقيقية لكلا الشعبين.

- [illegible] الوطنية المشتركة في التصدي للاحتلال والتوسع الاسرائيلي رابطا بين سيادة الاردن واستقلاله وسلامة اراضيه وكيانه الوطني، ومن اجل انهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، دولة فلسطين، على أرضه الوطنية، وعاصمتها القدس.

- تأكيد الاعتراف بوحدة الشعب الفلسطيني ووحدانية تمثيله السياسي عبر الائتلاف الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية والتمسك ببرنامجها الوطني ويؤكد الحزبان ان هذا يتطلب احترام الهوية الوطنية المتميزة لأبناء الشعب الفلسطيني في الاردن وصونها وحماية حقهم في التعبير عنها والمشاركة في صوغ مصيرهم الوطني في إطار م.ت.ف ويرى الحزبان ان الوحدة الوطنية الراسخة بين ابناء الشعبين في الاردن واندماجهما في نسيج الاقتصادي — اجتماعي موحد والتجانس في مصالح الطبقة العاملة وسائر الطبقات الشعبية في البلاد بمعزل عن نزعات التعصب والتمييز الاقليمي التي تروج لها القوى الرجعية. تملي ممارسة فلسطينيي الاردن حقوق المواطنة وواجباتها على قدم المساواة مع سائر اخوتهم من أبناء الشعب الاردني ومشاركتهم في مسيرة النضال الديمقراطي والتحرر والبناء الوطني، الى ان يستردوا حقهم في العودة الى أرض وطنهم بعد زوال الاحتلال. ويؤمن الحزبان ان هذا يلبي المصلحة المشتركة لكلا الشعبين في إحباط مخططات أوسلو والمعاهدة الاردنية الاسرائيلية والعدو الاسرائيلي الهادفة الى ارض مشروع «التوطين».

- يناضل الحزبان من اجل ارساء العلاقة بين الشعبين على قاعدة راسخة من الاعتراف المتبادل بحق كل منهما في تطوير هويته الوطنية المتميزة وتجسيدها في دولته المستقلة كاملة على ارضه، ويؤكدان ان هذا يفتح الطريق امام امكانية ارساء الوحدة المستقبلية بين الشعبين ودولتيهما المستقلتين على اساس من الديمقراطية والتكافؤ بين فصائل حركة التحرر الوطني العربية في الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية في سبيل التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي وبناء الوحدة العربية على اساس من الديمقراطية والمساواة والاختيار الشعبي والطوعي الحر وفي السعي لتعزيز اواصر الاخوة والتساند الكفاحي بين الشعوب العربية وسائر شعوب العالم المناضلة من اجل التحرر والاستقلال والديمقراطية والسلام العالمي، وتوطيد التضامن الاممي بين الطبقات العاملة في كل البلدان في النضال من اجل انتصار الاشتراكية.

— ويقوم العمل المشترك بين الحزبين على قاعدة التجانس بينهما في الانتماء الطبقي والاختيار الشعبي الطوعي الحر.

— يناضل الحزبان من اجل تعزيز التحالف الكفاحي المتين بين الحركة الوطنية الاردنية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني. بحيث تستند العلاقة بينهما الى مبادىء الاستقلال والتكافؤ والاحترام المتبادل للشخصية الوطنية المتميزة لكل منهما، وتأخذ بعين الاعتبار واقع التداخل في التكوين والمهمات بينهما اساساً لبلورة الصيغ المؤطرة للنهوض بالمهمات الكفاحية المشتركة في إطار الاحترام المتبادل لوحدة واستقلال وتمايز كل من الحركتين وبما يعزز التساند النضالي المتبادل بينهما.

- ويسعى الحزبان الى النهوض بدور مشترك في العمل من أجل تعزيز التحالف والتكوين الفكري والبنية التنظيمية، حيث يشكل كل منهما حزباً ديمقراطياً جذرياً ينتمي الى حركة الطبقة العاملة لشعبه، ويسعى الى توحيد فصائلها المتقدمة في حزب طليعي جماهيري موحد يسترشد بالماركسية اللينينية منهجاً ودليلاً للعمل ومرشداً للنضال وفهم الواقع الاجتماعي من اجل تغييره، ليس بصفتها عقيدة جامدة بل منهجاً لتحليل وفهم الواقع الاجتماعي ودليلاً للعمل ومرشداً للنضال.

أسس العمل المشترك

١. حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حزبان مستقلان يلتقيان من موقع الاستقلال والتكافؤ والارادة الطوعية والحرة على إقامة وصون العلاقة الكفاحية الوثيقة والمميزة بينهما وتنظيمها وفقاً لاطار العمل المشترك.

أ - النهوض بالمهمات الكفاحية المشتركة والتساند النضالي الفعال في ادائها خدمة لأهداف النضال الوطني التحرري والديمقراطي لجماهير الشعبين.

ب — تبادل الخبرات وتنظيم التفاعل والحوار الفكري بينهما انطلاقا من التجانس في الانتماء الطبقي وفي البنية الفكرية والتنظيمية، وصوناً لها.

ج - تبادل المساندة في تعزيز اواصر التعاون مع سائر فصائل حركة التحرر العربية والعالمية وتنسيق سياسات وجهود الحزبين على هذا الصعيد.

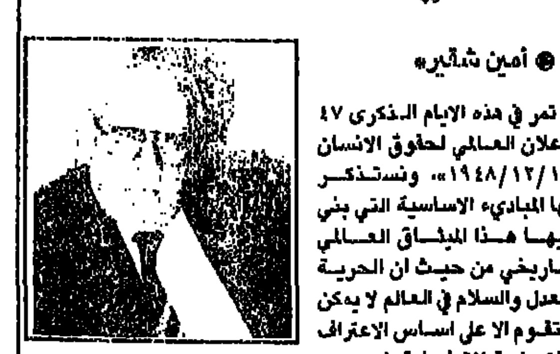
د - تنسيق وتكامل السياسات في مجالات الاهتمام المشترك، على قاعدة احترام حق كل من الحزبين في رسم سياسته وخطته النضالية، وفي نطاق حركته الوطنية المستقلة.

هـ - الاقرار المشترك للتوجهات الرئيسية بشأن القضايا التي تمس العلاقة بين الشعبين ومصيرهما الوطني وتنعكس على مصالحهما الوطنية المشتركة والتي تقع في نطاق التداخل في المهمات بين حركتيهما الوطنيتين.

- حينما تتجاور منظمتان للحزب والجبهة تعملان بين اوساط الجاليات الاردنية والفلسطينية خارج البلدين تتشكل هيئة مشتركة منهما تتولى تنسيق المهمات النضالية المشتركة والبت بالقضايا المتداخلة بينهما.

٣. يقر المؤتمر الوطني لحشد، والمؤتمر الوطني العام للجبهة بشكل مشترك الاطر الضرورية لتنظيم العمل المشترك وفق مبادىء الاطار، وصوغ اللوائح الناظمة لعملها.

٤٧ عاما على الاعلان العالمي لحقوق الانسان



● أمين شنيره

تمر في هذه الايام الذكرى ٤٧ للاعلان العالمي لحقوق الانسان «١٠/١٢/١٩٤٨». ونستذكر فيها المبادىء الاساسية التي بني عليها هذا الميثاق العالمي التاريخي من حيث ان الحرية والعدل والسلام في العالم لا يمكن ان تقوم الا على اساس الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع اعضاء الاسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة .. ومن حيث ان غاية مايرنو اليه عامة البشر هو انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الخوف والفاقة.

كما نستذكر من هذه المبادىء ان لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الاراء دون اي تدخل، والحق باستقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها بأية وسيلة شرعية كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية...

هذه الحقوق والمبادىء تأتي في اطار القانون دون حق الدولة بوضع القانون الذي يقيدها او يلغيها وانما ينظمها فقط.

نستذكر بعضا من حقوق الانسان في عالم تلهج فيه الالسن بحقوق الانسان دون الالتفات الى مضمونها او البحث في الضمائر عنها.

نستذكر حقوق اخواننا من ابناء الشعب العراقي.. اطفاله وشيوخه ومرضاه الذين يعانون من حصار ظالم غاشم تجمع عليه الدول كافة بما في ذلك الدول الشقيقه وتلك التي تدعي زورا الدفاع عن حقوق الانسان.

نستذكر حقوق ابناء الشعب الفلسطيني في العودة الى بلادهم التي طردوا منها بالقوة، وحقهم في تقرير مصيرهم على ارضهم مثل بقية شعوب الارض... وهي حقوق تبددها الارادة الامريكية الصهيونية الغاشمة.

نستذكر حقوق ابناء الشعب الاردني التي اخذت في الاونة الاخيرة تضمحل وتتوارى تحت التصعيد المتتاليمن قبل السلطة وتعني حقهم في المشاركة الشعبية وحقهم في مجابهة التطبيع مع العدو الصهيوني وحقهم في قول كلمتهم ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يزيد فئاتهم الواسعة والعريضة فقرا على فقر.

ونستذكر في المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن، عشرات الشكاوى التي ترد وتتوالى دون ان تجد لها حلا، عبر ايصالها للمسؤولين الذين لم يعودوا يابهون بشكاوى الناس فيما يتعلق بحقوق الانسان.

ومع ذلك نستذكر جميعا بهذه المناسبة التي احتفلنا بها يوم العاشر من هذا الشهر، جهود الرجال الكبار من كل لون وجنسية الذين الحوا في ان يجعلوا من الاعلان العالمي حقيقة تدب على الارض بالتضحيات الجسام بان يمدوا جسور الامل بان تسود مبادىء العدل والحرية والسلام المبني على الكرامة الانسانية وبدونها لا حقوق ولا حرية ولا عدالة ولا سلام.

● رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن

«أبناء ابراهيم» يسوّقون لعلاقات مفتوحة مع العدو!

الأهالي - خاص / في الفترة الأخيرة، فترة ما بعد توقيع معاهدة وادي عربة في «واد غير ذي زرع» .. بدأت تظهر على ساحتنا السياسية تقليعات «ولا يمكن تسميتها بغير ذلك» سياسية غريبة!

منها مثلاً دعوة سفير العدو لتناول الغداء في اربد، ومنها ايضاً، ولا اظنها آخرها، «جمعية ابناء ابراهيم»!

فقد تنادى مجموعة من السياسيين والاكاديميين، ممن يجيدون المشي فوق الرمال المتحركة لتأسيس جمعية تؤسس لعلاقات مفتوحة تماماً مع العدو، دون وجود اية ضوابط لهذه العلاقة، وقد رأى البعض من هؤلاء تسمية منتداهم هذا «نادي اصدقاء الديمقراطية والسلام» لكن البعض الآخر، طلباً منهم وتقرباً للخطاب السياسي السائد رأى ان يكون الاسم «جمعية ابناء ابراهيم»!

ايا يكن الاسم، فإن مجتمعنا بجميع افراده، مدعو الآن اكثر من اي وقت مضى، للتجمع لتسييج الوطني الواحد ضد اختراقات التطبيع او الصهينة، التي تأخذ اشكالاً متعددة، فكل ابناء الاردن الصامد مدعوون للوقوف صفاً واحداً في وجه مؤامرات العدو والتي تسوق في بلدنا بالف لبوس .. ولبوس!

الحرية للقائد الوطني ليث شبيلات



ردود فعل مستنكرة وغاضبة تعم ارجاء البلاد

● كتب: محرر الشؤون المحلية

خارطة تضاريسها الشعبية والحزبية والنقابية والاجتماعية اهتزت وعمتها غيوم الشجب والأسى والاستنكار لاعتقال نقيب المهندسين ليث شبيلات.

وبغض النظر عن المبررات التي سيقت وتساق في معرض تبرير الاعتقال فان جماهير الشعب، احزاب الشعب، نقابات الشعب، وكافة الفعاليات الوطنية والاجتماعية، التي تداعت لعقد لقاءات لها في ديوانيات الطفيلة وفي الكرك وعمان واربد وفي كل مكان من اردننا الحبيب، مستنكرة اعتقاله ومطالبة بالافراج عنه... تدرك الحقيقة جيدا ولا تنطلي الامور عليها «تدرك ان اعتقال الليث تم على خلفية مواقفه الوطنية الصلبة في مواجهة معاهدات الاذعان واستحقاقات التطبيع وفتح الاوطان امام بني صهيون، وعلى خلفية دفاعه المستمر عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان.

مع صدور هذا العدد من «الاهالي» يكون التحقيق مع نقيب المهندسين ورئيس جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية قد دخل يومه الرابع، وبعد ان تدافع عشرات المحامين للانخراط في هيئة الدفاع عن ليث شبيلات، ليحظوا بشرف الدفاع عنه، وهم بذلك يمثلون ولاءً كبيرا للوطن ولضميرهم المهني، وقد وصل عددهم حتى الآن «١٤١» محاميا نذكر منهم: نقيب المحامين كما ناصر، صالح الفايز، صالح الزعبي، نعيم المدني، احمد النجداوي، محمد فارس الطراونه، وليد عبدالهادي، زهير ابو الراغب، عدنان الرشدان، عبدالله تصلق، هاني فريحات، رضوان النوايسة، رسمي الخزاعي، محمد سليمان البشابشة، سلطان المجالي، علاء العرموطي، هشام الرواشدة، غازي العوران، محمد الرشدان، بشير الدبابنة، د.حتاملة، حسين ابو غنمي، سميح خريس، موسى العبداللات، منصور البريماوي، محمد خير الحوراني.

محاولة لمصادرة مستقبل ليث السياسي

ويبدو ان النية المبيته لدى الحكومة تتجه لمصادرة مستقبل ليث السياسي من خلال توجيه تهم جنائية وليس جنحية له، بحيث لا يسمح له مستقبلا المشاركة في اي شكل من الانتخابات سواء كانت نيابية او نقابية، خاصة وان امن الدولة بصدد تجهيز لائحة اتهام ولائحة دعوى وقرار ظني.

ويذكر ان الادعاء العام وجه للمهندس شبيلات اربع تهم هي:

اطالة اللسان على جلالة الملك/ اذاعة وتوزيع رسالة من شانها الاساءة لجلالة الملك والملكة/ اثارة النعرات بين مختلف عناصر الامة/ واذاعة وقائع ملفقة لزعزعة الثقة بالعملة الوطنية.

وتأتي تهمة اطالة اللسان على خلفية المحاضرة الشهيرة للمهندس ليث شبيلات في اربد في ذكرى وعد بلفور، حيث سيحاكم بموجب قانون العقوبات «المادة ١٥».. وحسب المحامي جواد يونس فان موكله معرض للسجن من سنه الى ثلاث سنوات في حال ثبوت تهمة اطالة اللسان على الملك.

وتجدر الاشارة الى ان الادعاء العام تراجع عن قراره برفض السماح للمحامي جواد يونس الدفاع عن ليث شبيلات، وبدأ بالقيام بدوره كوكيل للمهندس شبيلات.

مجلس النقابات: افرجوا عن ليث فورا

تتوالى ردود الفعل تباعا ويصدر سيل من البيانات المتضامنة مع ليث شبيلات، فقد اصدر مجلس النقابات المهنية بيانا استنكر فيه توقيف زميلهم نقيب المهندسين، والذي يشكل رمزا من رموز الوحدة الوطنية والنقابية.

واشار البيان إلى أن الاعتقال والاجراءات الأمنية التي طالت بيته ومكتبه واماكن تواجده شكلت تجاوزا للحريات العامة بما في ذلك حرية الراي والتعبير التي كفلها الدستور الاردني والمواثيق الدولية وناشد البيان الحكومة الافراج عن نقيب المهندسين، مؤكدا ان مجلس النقباء يعتبر نفسه في حالة انعقاد مستمر لمتابعة موضوع توقيف زميلهم.

واكد مجلس النقباء حرصه على تكريس النهج الديمقراطي وعلى وقوفه وتضامنه مع الزميل شبيلات ودعا الى الافراج عنه فورا.

قرارات مجلس النقباء

وكان مجلس النقباء قد قرر في اجتماعه المنعقد يوم السبت ٩/١٢/٩٥ ارسال برقية لجلالة الملك واصدار بيان بهذا الخصوص وتشكيل هيئة دفاع من مجموعة من الاساتذة المحامين واعتبار مجلس النقباء في حالة انعقاد دائم لحين الافراج عن نقيب المهندسين.

كما قرر دفع راتب شهري مقداره خمسمائه دينار لعائلة النقيب طيلة فترة الاعتقال.

مجلس نقابة المهندسين: ليث صاحب مواقف وطنية مشهودة.

واصدر مجلس نقابة المهندسين الاردنيين بيانا جاء فيه:

ان المجلس وانطلاقا من مسؤولياته يطالب الحكومة بالافراج الفوري عن الزميل النقيب، ويدعو الهيئات المحلية والدولية لحقوق الانسان واعضاء مجلس الامة والاحزاب الاردنية لتبني المطالبة بالافراج عنه باقصى سرعة ممكنة حفاظا وضمانا لمسيرة الديمقراطية سيما وان الزميل النقيب كان احد ممثلي الامة وله مواقف وطنية مشهود بها على المستويين المحلي والعالمي.

نداء عاجل من المنظمة العربية لحقوق الانسان

واصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن نداءا عاجلاً ناشدت فيه كافة منظمات حقوق الانسان العربية والدولية ان تصدر نداءات للحكومة الاردنية لضمان سلامته وعدم تعرضه لأي مضايقات.

وجاء في ندائها: — لقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن نبأ اعتقال النائب السابق ونقيب المهندسين ليث شبيلات بالصدمة والضيق.. وان اسلوب اعتقال المهندس شبيلات والطريقة التي تم بها تفتيش مكتبه وبيته يشكل تعديا على الحقوق الاساسية له كمواطن.

وقالت ايضا: ان المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن تطالب الحكومة الاردنية بالامتناع فورا عن اي اجراء ضد المهندس شبيلات الى ان تصدر محكمة مدنية ومن خلال محاكمة علنية قرارها في التهم التي تنوي الحكومة توجيهها للمهندس وان تضمن سلامته وعدم تعرضه لأي مضايقات.

القيادة الموحدة لحزبي حشد والوحدة الشعبية: اعتقال ليث خطوة سوداء

واصدرت القيادة الموحدة لحزبي الوحدة الشعبية الديمقراطية الاردني «وحدة» وحزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» بيانا استنكرت فيه اعتقال نقيب المهندسين ليث شبيلات وجاء فيه:

اننا اذ نستنكر بشدة هذه الخطوة السوداء، نعلن عن تضامننا مع المهندس ليث شبيلات، وندعو جماهير شعبنا والفعاليات النيابية والنقابية ومنظمات حقوق الانسان التدخل والضغط على الحكومة للافراج عنه.

واضاف البيان: ان اعتقال القائد النقابي والوطني البارز المهندس ليث شبيلات يأتي كخطوة تصعيدية في اطار مسلسل قمع الحريات والتضييق عليها من قبل السلطة، وعلى خلفية مواقف ليث السياسية الوطنية الصلبة في مواجهة اتفاقيتي وادي عربة واوسلو واستحقاقاتهما من تطبيع وغيره ولدفاعه الدائم عن قضايا وطنه وامته وعلى خلفية دفاعه المستمر عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في البلاد.

شخصيات وطنية: الحرية للقائد الوطني ليث شبيلات

واصدرت عدد من الفعاليات الوطنية بيانا تحت عنوان «الحرية للقائد ليث شبيلات» جاء فيه: للمرة الثانية في العهد الديمقراطي يقدم المسؤولون في الاردن وبذرائع واهية على اعتقال القائد الوطني الاردني ليث شبيلات، واذا كان شعبنا قد يتقن بعد وقت قصير ان اعتقال النائب - شبيلات في المرة الأولى كان في الحقيقة عقابا له على نضاله البارز ضد الفساد والاستبداد، فانه يعلم الان مسبقا ان السبب الحقيقي لايداع نقيب المهندسين ليث شبيلات السجن هو نضاله الدؤوب ضد التطبيع والاختراق الصهيوني للاردن.

واضافت: ان اعتقال شبيلات ليس الاعدوانا جديدا على شعبنا ومحاولة لاسكات احراره.

بيان توضيحي حول اغتيال الشخصية

واصدر مكتب المهندس ليث شبيلات تصريحا توضيحيا حول مانشرته وكالة الانباء الاردنية بترا عن خبر اعتقال نقيب المهندسين ليث شبيلات، حيث اعتبر البيان التوضيحي ان تجريد «لبنته» من صنعته في الخبر الذي وزعته وكالة الانباء الاردنية «بترا» اغتيالا للشخصية وانتقاصا من رصيد حسابها الشعبي الراسخ في وجدان مواطني المملكة من اقصاها الى اقصاها.

نقيب عمال الخدمات الصحية! حل القضايا ليس بالاعتقال

سالم حجازين نقيب العاملين في قطاع الخدمات الصحية قال: باسم العاملين في النقابة اطالب بالافراج عن نقيب المهندسين فورا.

واضاف: نحن مع الحوار لحل القضايا ونرفض اسلوب الاعتقال والقوة والضغط والارهاب. ليث شبيلات سجين راي ويجب ان يعامل على هذا الاساس.

اهالي قضية مؤته: ليطلق سراح ليث / الرجال فورا

كما اصدر اهالي وابناء ماسمي بقضية مؤته العسكرية بيانا تحت عنوان «اطلقوا سراح نقيب المهندسين ليث شبيلات فورا»

عبروا فيه عن موقفهم التضامني اللامحدود مع المهندس شبيلات وجاء في البيان: ليست المحاولة الاولى وليست الاخيرة التي تقوم بها السلطة من اجل قمع كل من يقول الحق ويكشف الحقيقة للشعب. وهذا دليل على ما قدم من قضايا سابقة وصنعت باسماء النفير، مؤته، والامام، وغيرها الكثير ونحن تعودنا على هذه الاسماء «ولا نعرف ماهو الاسم الجديد لعله يكون الصفير او الانذار الاخير» لابناء الشعب الاردني وللفئة الصامتة لتقول كلمتها في وجه من يقوم بقمع الحريات وتلفيق التهم وطمس الحقائق عن الشعب.

هذا ولا زال سيل البيانات والاحتجاجات على اعتقال ليث شبيلات يتوالى حتى ساعة تحرير هذا التحقيق.

نطالب بالعمل على تأمين الافراج الفوري عن ليث شبيلات

وجهت جمعية مناهضة الصهيونية رسالة لرئيس الوزراء زيد بن شاكر طالبت فيها بالافراج السريع والفوري عن المهندس ليث شبيلات مبينة ان الخلاف في وجهات النظر والتباين في الاجتهاد ليس له الا الحوار الحر بين المواطنين أيا كانت فئاتهم ومواقعهم في سلم المسؤوليات وليس بتطويع القوانين وتسخيرها لخدمة بعض الآراء والاجتهادات ضد بعضها الآخر وان مشكلة الحرية لاتحل الا بالحرية وبالتمرس بالنهج الديمقراطي والقيم الديمقراطية بمدلولها الصحيح:

وجاء في الرسالة: نشير هنا الى ان اجراءات اعتقاله وتفتيش بيته ومكتبه، فضلاً عن اصدار مذكرة توقيف بحاله لمدة اسبوعين قد مورست بشكل استفزازي يتجاوز مقتضيات تطبيق القانون الذي في ذاته ليس الا تكملة للدستور.

وجاء في الرسالة ايضا:- المهم بل الأهم ان يكون الدستور حياً في نفوس اعضاء الدولة كلهم، وان يكون القائمون على التنفيذ ممن يعبرون عن ارادة الشعب الصحيحة، وليس عن رغبات او نزعات انانية او اجتهادات منفعية خصوصية.

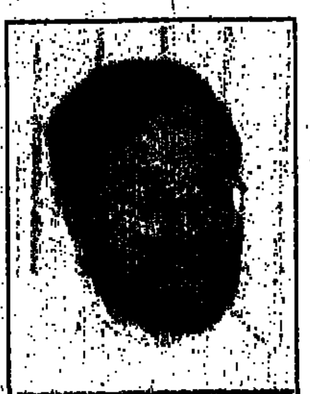
اتحاد المهندسين العرب يطالب باطلاق سراحه

من جهته وجه اتحاد المهندسين العرب برقية الى رئيس الوزراء تضمنت الاشادة بدور ونشاطات نقابة المهندسين الاردنيين في لجان اتحاد المهندسين العرب وهيئاته المختلفة، وجهود المهندس ليث شبيلات المميزة في خدمة النقابة والاتحاد والعمل العام.

وقد طالب الاتحاد في برقيته بالعمل على اطلاق سراح نقيب المهندسين والمحافظة على استمرار دور النقابة في اتحاد المهندسين العرب ولجانه وهيئاته.

النقابات المهنية في اربد تتضامن مع شبيلات

عقدت اللجنة المشرفة على مجمع النقابات المهنية في اربد اجتماعا طارئا لبحث موضوع اعتقال نقيب المهندسين وقررت اصدار بيان باسم النقابات المهنية في محافظة اربد ليطرح طريقة اعتقاله باعتبارها اضافات جديدة للانتهاكات المتواصلة للحريات التي كفلها الدستور وحقوق الانسان كما قررت اللجنة الاتصال بنواب المحافظة للبحث في الاجراءات الكفيلة باطلاق سراحه وتم تشكيل لجنة متابعة من الفعاليات الشعبية والنقابية والسياسية للمطالبة والعمل على اطلاق سراح نقيب المهندسين.



النقابات العمالية تصر على مكافأة نهاية الخدمة والضمان الاجتماعي تتهرب وتستأنف قرار المحكمة

● كتبت: آمال العطاونه

كان للقرار الذي اصدرته محكمة بداية حقوق عمان يوم الاحد ١٢/٣ والقاضي باعتبار مكافأة نهاية الخدمة حقاً مكتسباً للعامل اصداء...

واضاف ان القرار الاخير الذي صدر عن محكمة بداية عمان هو قرار صحيح ولكن لا بد ان نعمل مؤسسة الضمان على تحصيله من اصحاب العمل، وان القرار سيكون «ملزما» للجميع ولكننا سوف نستمر في...

عمان بخصوص مكافأة نهاية الخدمة قرار حكيم ينم عن نزاهة القضاء وعدالته في انصاف الذين اعطوا الفرصة سنوات طويلة من العمل المتواصل.

اما رئيس نقابة المخابز السيد...

وليس بين هذه الحقوق اوالخدمات مايسمى بمكافأة نهاية الخدمة.

واضاف المصدر ان نصوص احكام المادتين ٧٤،٧٣ من قانون الضمان قد عالجت موضوع مكافأة نهاية الخدمة بين العامل وصاحب العمل حيث تقابل التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بمقتضى هذا القانون مكافأة نهاية الخدمة القانونية المقررة وفقا لاحكام العمل المعمول.

اضافة الى التزام صاحب العمل باداء مكافأة نهاية الخدمة واية حقوق اخرى مستحقة بمقتضى اي قانون او نظام او اتفاق للعاملين لديه اوالمستحقين عن المدد السابقة لتطبيق احكام هذا القانون عند انتهاء خدمة كل عامل في اي وقت من الاوقات.

واكد المصدر ان المادة ٧٤ من قانون الضمان الاجتماعي احتفظت للعمال بالحقوق المكتسبة لهم وفقا اي...

المكافأة في الاساس حق للعامل على صاحب العمل وفقا للقوانين او الاتفاقيات الخاصة بهذه المكافأة.

اما حقوق العمال المؤمن عليهم لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي فقد حددها قانون الضمان الاجتماعي... صاحب العمل باداء مكافأة نهاية الخدمة واية حقوق اخرى مستحقة بمقتضى اي قانون للعاملين لديه اوالمستحقين عنه الا عن المدد السابقة لتطبيق احكام قانون الضمان الاجتماعي عليهم، وان الحكومة بوصفها داخلة في مفهوم «صاحب العمل» لا تكون ملزمة بتادية المكافأة المنصوص عليها في المادتين «٤٨،٤٧» من...

للعمال الذين يعملون لديهم الفروق بين تلك الحقوق المالية وبين الاشتراكات التي يترتب عليهم دفعها للمؤسسة وذلك عند انتهاء خدماتهم.

وقال انه فيما يتعلق بالخدمة التي يقضيها الموظف غير المصنف... صاحب العمل تجاه حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة.

ومن هنا تعتبر مؤسسة الضمان غير ملزمة بدفع مكافأة نهاية الخدمة لانها ضمن مسؤوليتها التي حددها لها القانون الذي انشأها مما ترتب عليه استئناف قرار محكمة بداية حقوق عمان بخصوص احد عمال شركة الكهرباء الاردنية.

قانون التقاعد المدني عن المدة اللاحقة لتاريخ ١/١١/١٩٨١، اذ ان مؤسسة الضمان تصبح هي المسؤولة عما يترتب للموظف المصنف من حقوق بمقتضى احكام قانون الضمان.

... منها في التامينات الاجتماعية لصالح العمال، وان مؤسسة الضمان هي مؤسسة يجب الحفاظ على اموالها وعلى استمراريتها خدمة للعمال والاجيال المقبلة!

... التوازن بين حاجات العمال وطموحات أصحاب العمل ممزوجة بالعدالة فيما يتعلق بالحقوق والمكاسب.

واضاف ان قرار محكمة بداية... العمل وفقا للتشريعات التي تحكم هذا الموضوع وسواء جاء الحل باتفاق الطرفين او بقرار من القضاء فليس للضمان علاقة بموضوع المكافأة من حيث الالتزام بدفعها لأن... بمكافأة نهاية الخدمة اذا كانت تلك الانظمة او الاتفاقيات تقرر لهم حقوقا مالية افضل من مكافأة نهاية الخدمة المقررة بمقتضى قانون العمل.

ويلتزم اصحاب العمل بان يؤدوا...

اقتصاد

موازنة البلديات والحلقة المفرغة

● احمد النمري

مرة أخرى، وكما هو نهج الحكومات الأردنية المتعاقبة قرر مجلس الوزراء مؤخراً معالجة الأزمة المتفاقمة لاوضاع غالبية البلديات في البلاد بطريقة التسكين والتخفيف والمداواة المؤقتة السطحية، واعتمد مبلغ مليوني دينار لتقديمها كقروض بلا فائدة...

الركن الطبي

اشراف د. محمد المصري - اخصائي الامراض الصدرية

مشكلة التعرق والجفاف الجلدي

لا شك أن مشكلة افرازات الغدد العرقية يعاني منها عدد كبير من الاشخاص، هذه المشكلة لا تسبب مخاطر على الحياة...

الابط، وهذا النوع من التعرق يجد اسبابه بانفعالات عاطفية أو هيجان مؤقت أو التهاب الغدد فوق الدرقية والغدد اللعابية.

واستعمال المهدئات والمسكنات، ومن العادات المفيدة غسل اليدين والقدمين بمحلول يحتوي على الفورمالين، وكذلك...

بمادة البرغاموت.

اما حالات الجفاف الجلدي فهي قضية أخرى متعاكسة مع التعرق بحاجة الى عرض خاص...

منهج سداسي لتحسين الذاكرة

مشروع قانون موازنة ١٩٩٦

دراسة في أرقام ونسب بنودها الإنكماشية ورصد لإتجاهاتها التقليدية وطابعها الاجتماعي والاقتصادي

«الجزء الأول»

أعدت دائرة الدراسات في حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» دراسة معمقة وشاملة لمشروع قانون موازنة العام ١٩٩٦.

حيث تناولت الدراسة هذا المشروع من عدة أبعاد لها علاقة بأولويات الوطن والمواطن، ورصدت مدى إستجابة المشروع لهذه الأولويات وامكانية تلبيتها.

«الأهالي» تنشر في هذا العدد الجزء الاول من هذة الدراسة على امل نشر الجزء الثاني والأخير منها في العدد القادم.

مشروع قانون الموازنة السنوية لاي حكومة يعكس الى درجة كبيرة من الدقة «رغم طابعها التقديري» الواقع الاقتصادي القائم بكافة فروعه، وامكانيات...

فيما يتعلق بتوازن الموازنة وعجزها، فان مواقفها تختلف جذرياً فيما يتعلق بكيفية معالجة العجز، او منع وقوعه، سواء في جانب بنود الإيرادات، او جانب تفاصيل الانفاق...

ويجب ان يلاحظ هنا في الإيرادات والنفقات، تأثير إخراج ايراد ونفقات مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية من هذه الأرقام والإكتفاء بادراج صافي ايرادها...

التخفيض النسبي للإيراد على الضريبة الراسمالية وضريبة الدخل الاخرى إلى العدالة الإجتماعية بسبب تصاعديتها، وازدياد عبأها مع ازدياد قيمة وسقف الدخل الكلي.

الرقم	الايـراد	٩٢ «فعلي»	٩٣ «ف»	٩٤ «ف»	٩٥ «ف»	٩٦ «مقدره»
١	ضريبة الدخل	١١٠	١٢٠	١٣٧	١٥٦	١٦٠
٢	ضريبة الاستهلاك /المبيعات	١٣٨	١٧٠	٢٢٢	٢٨٠	٢٤٧
٣	الرسوم الجمركية	٢٨٦	٢٤٨	٢٢٢	٢١٩	٢١٣
٤	الضرائب الاضافية	٨٨	٩٣	٩٣	١٠٦	١١٦
٥	الضرائب الاخرى	١٧	١٩	٢٠	٢٦	٢٩
٦	الرخص	٧١	٦٦.	٦٣	٦٩	٧٥
٧	الرسوم	١٠٥	١١٠	١٢٥	١٤٧	١٥٨
٨	البرق والهاتف	١٢٠	١٢٨	١٦١	١٨٠	٧
٩	العوائد والارباح	٤٩	٤٧	٢٧	٢٩	٣٣
١٠	الفوائد المستردة	١٨	٢٠	١٦	١٧	٢٠
١١	الايرادات المختلفة	١٦٧	١٥٦	١٥٤	٢١٢	٣٦٥
	المجموع	١١٦٩	١١٧٦	١٢٤٢	١٤٤٠	١٥٢٢

المتوقع البالغ «١٢٠» مليون دينار ضمن بنود الإيرادات المختلفة.

تلاشي العجز في الموازنة .. ولكن من الأرقام السابقة، ومع افتراض ان الإيرادات المتوقعة من المنح والمساعدات البالغة «١٦٣»...

ان جدول الإيرادات المحلية المرفق لسنة ١٩٩٦ مقارنا مع ايرادات سنوات سابقة يبين ما سبق بوضوح «لاقرب مليون».

ونلاحظ من الجدول ازدياد كبير في الإيرادات المحلية الكلية بداية من سنة ٩٤ وبنسب زيادة في السنوات...

في تقرير مفصل لـ «حشد» حول اوضاع عام ١٩٩٥

بمناسبة مرور ٤٧ عاما على الاعلان العالمي لحقوق الانسان، اصدر حزب الشعب الديمقراطي الاردني - حشد - تقريراً مفصلاً عن اوضاع الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان في الاردن لعام ١٩٩٥.

ونظرا لاهمية التقرير، واتساع حجم الانتهاكات الاخيرة التي شمل كافة اطياف حركة المعارضة الاردنية. تمثل برفع دعوى على «حشد» واعتقال المهندس ليث الشبيلات ومحاكمة الدكتور احمد الشمالي وغير ذلك من الاجراءات العرفية.

لم يعد المواطنون بحاجة الى البحث عن ادلة عن تمادي السلطة التنفيذية واجهزتها المختلفة في الاقدام على الانتهاكات الواسعة للحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان. وهذا الامر ليس مستغربا من قبل المواطنين نظرا للتجربة الطويلة التي عانوا منها لعقود مضت. كما لم يعد المواطنون بحاجة الى البحث طويلا عن اسباب هذا التمادي المتمثلة في سياسات السلطة التنفيذية السياسية «في معاهدة وادي عربة» والاقتصادية الاجتماعية» في برنامج التصحيح الاقتصادي». ان هذه السياسات بمجملها تتعارض بشكل صارخ مع المصالح الحيوية للفئات العريضة من ابناء الشعب الاردني، ومنذ توقيع معاهدة وادي عربة قبل عام ونيف واستكمال خطوات واسعة باتجاه تنفيذ تعليمات الصندوق والبنك الدوليين.

بدأ يتضح للمواطنين جميعا ان الديمقراطية ليست خيار الحكم، وان الفئات التي وقعت معاهدة وادي عربة التي تتسم بالطفيلية والارتهان للاجنبي، قد حسمت امرها بادارة الظهر بالكامل للمصالح الحيوية لفئات الشعب واختارت مصلحتها الانانية الضيقة في مقابل مصلحة الوطن والمواطن.

ان عدم قدرة الطبقة الحاكمة وعجزها عن اقناع الجماهير الشعبية بهذه الخيارات الاستراتيجية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، قد ادى الى عزلتها وفاقم من مشاكل صلتها حتى بقاعدتها الاجتماعية التقليدية التي بدأ تاييدها يتسارع في تآكله العام، ان الطبقة الحاكمة التي قدمت برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجد نفسها الان امام برنامج شعبي اخر قوامه مجابهة التطبيع والتجويع. بغض النظر عن قدرة القوى القائمة في اوساط الشعب «النقابات، الاحزاب، المؤسسات الشعبية المختلفة» على حمله والدفاع عنه.

وفي ظل هذا الوضع، وفي ظل عجز الادارة العامة عن الوفاء كما كان يجري بالسابق، ببعض تعهداتها لفئات اجتماعية محدودة من موقع قدرة الادارة العامة على توزيع الدخل، وفي ظل فشل المعاهدة في الافق المنظور باحداث انتعاش اقتصادي كما كانت تروج له.

وفي ظل انانيتها الطبقية التاريخية القائمة وتعارضها مع اسس المشاركة الشعبية، فقد وجدت نفسها امام الامر الذي سينشأ بالضرورة [illegible] السياسي بالاستيلاء على مؤسسات المجتمع المدني المختلفة بهدف اسكات صوت المعارضة واستكمال سياساتها على قاعدة خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاولة الوصول الى حالة من الاستقرار المنشود الذي يبيح لها الاستمتاع بخيرات المجتمع.

ان هذا المدخل ضروري ليس فقط من اجل كشف اكذوبة الديمقراطية التي تدعيها الطبقة الحاكمة. بل ومن اجل ايضا تفهم آليات هذه الاكذوبه التي يجري الترويج لها رغم انها تاتي على اذان صماء المواطنين. ان السلطة التنفيذية تحاول تسويق ديمقراطيتها من الابواب التالية:

١- ان هنالك سلطة تشريعية منتخبة، وان هذه السلطة تراقب سلوكها اليومي وتحجب الثقة عنها ان ارادت. ٢- ان الاحكام العرفية غير مفروضة بالبلاد منذ عام ١٩٩٢، ٣- ان السلطة التنفيذية قد شرعت التعددية الحزبية بقانون الاحزاب لعام ١٩٩٢.

وسوف نكتشف في متن هذا التقرير ان هذه الابواب موصدة ولا تفتح الا باتجاه واحد لكي يخدم سياسات السلطة الحاكمة نفسها ومصالحها الغريبة عن مصالح الشعب. ورغم ان هذا الامر ليس جديدا الا ان الجديد فيه هو انكشافه الشامل في ضوء اندفاع السلطة الحاكمة تحت شعار بناء «دولة المؤسسات والقانون» لمعاداة الشعب كله والمحاولات المكشوفة للسلطة على مالدى هذا الشعب من ادوات للتعبير عن مصالحه الحيوية والدفاع عنها ابتداء بالبرلمان ومرورا بالمؤسسات الشعبية المختلفة وانتهاء بالاحزاب السياسية بصفتها جميعا تمثل مؤسسات المجتمع المدني التي تطلب منها السلطة اما تاييد المعاهدة وتعليمات الصندوق والبنك الدوليين او الصمت عليهما او الاستسلام لاجراءات جديدة تلغي وجودها وتمثيلها لمصالح الفئات الاجتماعية العريضة في اطار تطبيق شعار «دولة المؤسسات والقانون» مؤسسة الطبقة الحاكمة وقوانينها.

وعلاوة على ما تخلفه هذه الخيارات للطبقة الحاكمة واستحقاقاتها من تناقضات جديدة تؤدي الى تعميق ازمة الطبقة الحاكمة وتعميق عزلتها. فانها تهدد بمخاطر انقسام البلاد وتنبيء بتراكم الاحتقانات السياسية والاجتماعية بحيث لا تجد لها متنفسا الا في انفجارات تتحمل السلطة الحاكمة وحدها مسؤوليتها لان مثل هذه السياسات لا تقود الى الاستقرار السياسي والاجتماعي المنشود في اطار الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

لم يعد نهج الطبقة الحاكمة كما كان لعهود مديدة، الاعتداء فقط على الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان هنا او هناك من اجل كبح الحركة الجماهيرية وايقاف تقدمها عند حدود وسقوف معينة لا يتم السماح بتجاوزها، بل انتقل هذا النهج الى نهج يتصف بالشمولية من حيث انه يحاول الآن السيطرة الكاملة على مؤسسات التمثيل الشعبي لاعطاء الطبقة الحاكمة صفة التمثيل الشعبي بطرق ووسائل علنية ومكشوفة وسوف يتتبع هذا التقرير هذا النهج.

اولا: مظاهر الاعتداء على الحريات العامة ومؤسسات المجتمع المدني.

مع انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩٢، بدأت الساحة الاردنية تراجعا في المسيرة الديمقراطية، وانتهاكا لحقوق الانسان وقيودا على حرية الراي والتعبير، وتزايدت حدة هذه القيود والانتهاكات بعد عقد اتفاق اعلان المبادىء في واشنطن، ثم معاهدة وادي عربة، وتسارع التطبيع مع الكيان الصهيوني وبات يتلمس المواطنون عودة الحياة العرفية الى البلاد بطرق شتى وفي مختلف المجالات، بدون اعلان ذلك كل ذلك بهدف خنق صوت المعارضة وكتم انفاسها وحرمانها من اي فرصة للتعبير عن رايها وموقفها المعارض والمناهض لهذه المعاهدة.

وفي ظل اختلال موازين القوى في الصراع حول مضامين الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان لصالح الطبقة الحاكمة قامت بتصعيد فج في هجومها الواسع النطاق والمخطط للاستيلاء على مؤسسات المجتمع المدني او تهميشها واضعاف دورها برلمانا - واحزاب وصحافة وبلديات ومؤسسات شعبية واجتماعية.

فقد اقدمت الحكومة مبكرا على تعديل قانون الانتخابات النيابية بموجب قانون مؤقت مخالف للشروط الدستورية بعد حل مجلس النواب السابق وتغييبهم عن التشريع واستندت في التعديل الى مبدأ الانتقائية الذي اعتمد احكاما تناسب وجهة نظر السلطة وتتجاهل ما لا يناسبها مما اخرج في النهاية قانونا انتخابيا يحقق للسلطة مجلس نواب مطواع يمرر جميع سياساتها، وقد حذرت القوى والفعاليات السياسية والديمقراطية الحية في البلاد من اهداف هذا القانون وما يمكن ان تترتب عليه من نتائج . والذي يشكل مؤشرا واضحا لنوايا الحكومة وسياساتها اللاحقة ومحطة الارتداد الرسمي عما كان قد ابتدأ فيه من انفراج ديمقراطي اثر نيسان / ٨٩.

وبات فعلا البرلمان يشكل مرجعية السلطة التنفيذية للاقرار الاوتوماتيكي لسياساتها، مما افقده هيبته ومصداقيته واحقيته في تمثيل الارادة الشعبية او التعبير عنها . ولعل البيان الاخير الصادر باسم مجلس النواب ومن وراءه ظهره يشكل المرآة الحقيقية لواقع المجلس.

ولم تكتف السلطة باحكام قبضتها على مجلس النواب بل تدخلت اجهزتها بشكل سافر ومفضوح في الانتخابات البلدية وقامت بتزوير ارادة المواطنين



بصورة مكشوفة غدت مادة حديث المواطنين خاصة في بلديتي الزرقاء والرصيفة.

الاعتداءات على التعددية السياسية والحزبية والفكرية

بالاضافة الى الثغرات المتعددة الموجودة في قانون الاحزاب لعام ٩٣ فان السلطة تقوم بكل الاجراءات الممكنة للتضييق على الاحزاب السياسية عموما والمعارضة منها خصوصا، ويتمثل ذلك بمنع الاحزاب بكل الوسائل وحرمانها من فرص الاتصال بابناء الشعب بما في ذلك التضييق على الصحف الممثلة لها... واعتقال كوادرها واعضائها وفصلهم من العمل بتهمة الانتماء لحزب معارض والقيام باعتقالات كيفية سريعة وطويلة والتهديد بتقديمهم للقضاء والضغط عليهم لتقديم استقالات علنية في الصحف من احزابهم وتستهدف هذه العمليات كلها النيل من سمعة الاحزاب السياسية وتشويهها امام الجماهير وتبيان عجزها عن اداء دورها ووضع المواطن امام ارهاب مسلط دائم بان هذه الاحزاب ستجلب عليه الضرر.

وقد تجاوزت هذه المسالة الحدود عند قيام السلطة بتقديم احزاب المعارضة كلها الى المحاكم بسبب تاليفها للجنة لمجابهة التطبيع وهي لجنة تنسيق فيما بينها ومنعها من اقامة اي نشاط جماهيري خارج مقراتها، وتقديم احد احزاب المعارضة الى المحكمة تحت تهمة الارتباط بالخارج- وهي التهمة نفسها التي وجهت للمعارضة منذ زمن بعيد في عهد الامارة عند احتجاجها انذاك على الانتداب البريطاني.

ان المواطنين جميعا يدركون الان ان التعددية السياسية والحزبية ليست واردة في خيارات الحكم وانها مجرد يافطة للادعاء بها الى الراي العام العالمي الذي يصمت على هذه الممارسات من موقع دعم عملية الاستسلام الجارية.

في الاعلام والصحافة

أ- انتهاك حق المواطن الاردني في حرية الراي والتعبير من خلال احتكار الدولة لوسائل التعبير الرسمية ومن ضمنها ملكية الدولة لنسبة تتجاوز احكام قانون المطبوعات في المؤسسات الصحفية التي تصدر الصحف اليومية. كذلك اعتبار وسائل الاعلام الرسمي المرئي والمقروء والمسموع ملكا للحكومة ومخصصة للتعبير عن الموقف الرسمي وبالتالي منع الراي الآخر من التعبير عن نفسه في قضايا مصيرية من خلال تلك الوسائل. ب- تم تقديم العديد من رؤساء تحرير الصحف الحزبية وغير الحزبية «المجد - نداء الوطن - الاهالي - السبيل - البلاد - الجوردان تايمز» وعدد من الصحفيين واستدعاء عدد من كتاب الزوايا والمقال بسبب من رايهم المعارض لموقف الحكومة الرسمي. ج - وامعانا في محاربة صحف المعارضة والراي المعارض يجري الاعداد لمشروع قانون جديد للمطبوعات والنشر لا علاقة له بحرية الصحافة والديمقراطية. د - التحكم بعضوية نقابة الصحفيين بمنع الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية من عضوية النقابة والتضييق على الصحفيين المعارضين في الانتساب للنقابة.

وفي مجال الاعتداء على الحريات العامة وبروحية القوانين العرفية، واستغلالا للثغرات عديدة في القوانين الاردنية لغايات انتهاك حقوق المواطن وحرياته الاساسية، بادعاء حماية الوطن من تهديدات واخطار خارجية.

تم تقديم الاستاذ بهجت ابو غربية رئيس اللجنة الشعبية لمجابهة التطبيع الى القضاء بتهمة تشكيل منظمة غير مشروعة، وتم تبرئته قضائيا لان تشكيل مثل هذه اللجنة حق من حقوق الاحزاب ثم تم تصعيد ذلك بتقديم جميع اعضاء لجنة المجابهة بمن فيهم ممثلي ثمانية احزاب مؤسسة لها بتهمة تاليف جمعية غير مشروعة.

تم احالة اربعة نواب من جبهة العمل الاسلامي الى المدعي العام في ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٤ وهم عبد العزيز جبر، الدكتور محمد الحاج، الشيخ عبد المنعم ابو زنط والدكتور همام سعيد بتهمة القاء خطب في المساجد.

كما قامت الاجهزة الامنية باعتقال واستدعاء مئات المواطنين لتحقيق معهم من بينهم عدد كبير من الحزبيين وقد تم ايداع بعضهم السجون والاتهام بالتآمر والارهاب والانتماء لتنظيمات مسلحة اثبتت الوقائع عدم صحة مثل هذه التهم، الامر الذي يؤكد ان الهدف من ورائها ايجاد حالة من الخوف والرهبة لدى المواطنين.

- التوسع في مراقبة اجهزة الهاتف والرسائل الواردة الى المواطنين.
- كما يجري حرمان بعض المواطنين من الحصول على الوثائق الرسمية من الاجهزة الامنية كشهادة حسن السلوك والحيلولة دون تعيينهم في بعض الوظائف بحجة انهم حزبيون.

زادت الحكومة عن المظاهر العسكرية والاستفزازية حول مجلس النواب وفي الساحات العامة وحول المساجد واعادت الشارع الاردني الى اجواء الاحكام العرفية والى المزيد من التوتر والاحتقان.

ويقول تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان صدر في بداية العام ان هناك تزايد ملحوظ في نشاط الاجهزة الامنية والادارية عكس نفسه في حجم وطبيعة الشكاوي المقدمة الى المنظمة من مواطنين اردنيين وعرب، التي تشير الى ازدياد عدد الموقوفين والمعتقلين رهن التحقيق لاسباب امنية وتحت شعار الحفاظ على امن الدولة وازدياد عدد الشكاوي المتعلقة بمنع دخول مواطنين اردنيين الى الاردن او حجز جوازات سفرهم او رفض تجديدها. مع ان ذلك يشكل مخالفة دستورية قانونية واضحة.

- المطالبة بتفعيل صلاحيات الحكام الاداريين «وهو في ظل الوضع الراهن المذكور اعلاه يشكل عودة صريحة الى عهد العقلية العرفية وقمع الحريات وانتهاك الحقوق وهذه العودة وان جاءت مغلفة باسباب اجتماعية الا ان هدفها الحقيقي هو تجاوز النظام القضائي والقانوني لصالح اجراءات ادارية تهدف الى تيسير عملية انتهاك حقوق المواطنين وحرياتهم من خلال تفعيل صلاحيات الحكام الاداريين.

ان اسلوب تعامل محافظ العاصمة في الآونة الاخيرة مع بعض الفعاليات والمؤسسات غير الرسمية يعطي مؤشرا على مايمكن ان نتوقعه لو تم حقيقة تفعيل صلاحيات الحكام الاداريين «منع قيام ندوات في مجمع النقابات المهنية والتدخل في الشؤون الداخلية لاتحاد المرأة الاردنية ومنع المؤسسات الشعبية من اقامة اية نشاطات ذات طبيعة اجتماعية ثقافية سياسية».

وامعانا في احكام القبضة لحرمان المعارضة من التعبير عن رايها وايصاله لجمهورها، منعت الحكومة انعقاد عدد واسع من الندوات والمسيرات والمهرجانات واللقاءات التي كانت التي كانت تدعو لها المعارضة تعبيرا عن رايها واحتجاجها، لقد تم منع المؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومقاومة التطبيع من الانعقاد في ايار الماضي والغي ترخيص عقده في ساعات مبكرة من صباح اليوم المقرر لانعقاده.

كما تم منع قيام مسيرات واعتصامات احتجاجية دعت اليها احزاب المعارضة عند توقيع المعاهدة وعند رفع العلم الاسرائيلي.

منع المحاضرات والندوات بالقوة والتي كان مدعوا لها في مجمع النقابات المهنية في اربد في ١٥ ايار ذكرى اغتصاب فلسطين اخرى في العاصمة عمان لنصرة القدس بمناسبة مصادرة اراضي القدس في ايار / ٩٥.

وبلغ قمع الراي الآخر ذروته حين وصل الى التصفية الجسدية لمخالفي الراي «حادثة محمود العواملة في السلط في حزيران / ٩٥».

منع خطباء المساجد من ذوي الراي المعارض وتعيين الخطباء بقرار من وزارة الاوقاف رغم صدور قرار من المحكمة بالسماح لهم بذلك.

ومن اجل قوننة مثل هذا التدخل والاعتداء على حرية الراي والاجتماع، تقوم الحكومة باعداد مشروع قانون للاجتماعات العامة يشكل تقنينا لحالة عرفية، وتراجعا خطيرا للديمقراطية ويجعل الحديث عن الحرية والديمقراطية بلا مضمون.

في محاولات تسييس القضاء

ومؤخرا لجأت الحكومة الى تصعيد خطير في اجراءاتها ومحاولاتها الرامية لتسييس القضاء، بهدف استخدامه كأداة لقمع الحريات العامة فقامت بالاستغناء وابعاد عدد كبير من قضاة محكمة العدل العليا والتمييز مما ادى لاضعاف قدرة هاتين المحكمتين على العمل كما ادى للمس باستقلال القضاء وقدرته على التصدي للمخالفات القانونية والادارية التي تقوم بها اجهزة الدولة وخاصة الاجهزة الامنية. واصبحت معظم قرارات هذه الاجهزة تنفذ ولا يلحقها الالغاء او المساءلة مما دفع البعض للمطالبة بالغاء محكمة العدل العليا او تطعيمها بقضاة اكفاء قادرين على القيام بمهمة التصدي لاي مخالف للقانون.

كما ان السلطة جعلت من بعض الاجهزة القضائية المدنية سيفا مسلطا على المواطنين يقوم بجلبهم ومحاكمتهم وتوقيفهم بتهم لم تكن محل ملاحقة في السابق مثل احالة الصحفيين الذين ينشرون بيانات لجان مقاومة التطبيع وكذلك احالة ممثلي الاحزاب لبعض المحاكم بتهمة نشر بيانات او حضور جلسات هذه اللجان.

الاعتداء على المؤسسات الشعبية في قطاع المعلمين

في تقرير مفصل لـ «حشد» حول اوضاع عام ١٩٩٥

١- بعد موافقة مجلس النواب على مشروع قانون نقابة المعلمين صدر قرار عن مجلس التفسير العالي للدستور بعدم دستورية نقابة المعلمين.

ورغم صدور ردود فعل عديدة على هذا القرار اذ رفعت عرائض عديدة من المعلمين احتجاجا على هذا القرار وتم تشكيل لجنة قانونية من نقابة المحامين للدفاع عن حق المعلمين في نقابتهم وعن دستورية النقابات المهنية بشكل عام - من المحامين ابراهيم بكر، باسل بسطامي، حسين مجلي، نجيب الرشدان... و١٦٠ محامي».

٢- تعرض الكثير من المعلمين الى النقل التعسفي والمضايقات جراء نشاطاتهم سواء في ابراز الدور الوطني للمعلم او حتى في الدفاع عن الحقوق النقابية والمهنية للمعلم.

في القطاع النسائي

بعد ان شهد مطلع التسعينات نهوضا في وضع الحركة النسائية الاردنية المتمثلة الاتحاد النسائي الاردني العام، وتطورا في صيغ عمله وبرامجه الامر الذي ادى الى رفع شعار وحدة الحركة النسائية من أجل مطالبها والنهوض بدورها في الحياة العامة بما يعني من توحيد اطرها الاتحادية. جاء قرار محكمة العدل العليا ليوجه ضربة الى مجمل الانجازات وقطعت الطريق على هدف توحيد الحركة النسائية في تلك المرحلة اذ كرس وضع الاتحاد النسائي العام كاتحاد «نوعي» للجمعيات النسائية الخيرية وافقده صفته التمثيلية للحركة النسائية وبرنامجه النسوي الموحد، هذا القرار الذي حظي بدعم من وزارة التنمية والجهات الرسمية حوله الى واجهة نسائية للجهات الرسمية.

اما على صعيد اتحاد المرأة الاردنية الذي بدأ يستعيد نفوذه ويشق طريقه ويعزز امتداده في صفوف الحركة النسائية الاردنية للتحول الى اتحاد شعبي لنساء الاردن فتجري محاولات محمومة من الجهات الرسمية ممثلة بمحافظ العاصمة عمان للتدخل في شؤونه الداخلية ووضعه تحت القبضة لتقويض برنامجه وهويته الجماهيرية والوطنية.

الى جانب ذلك كله، عملت الجهات الرسمية مبكرا وبطريقة منهجية ومن بداية التحضير لمؤتمر بكين ووضع الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية الى خلق اطار نسوي جديد بهيكل جديد «لجان المرأة» رغم تحذيرات الحركة النسائية من مثل هذه الهيكلية المدعومة رسميا بكل الامكانيات المعنوية والمادية المحلية والدولية.

التحذير من ان يشكل بديلا للحركة النسائية الشعبية والتطوعية التي لها حضور تاريخي هام في الحركة النسائية الاردنية ويجري التحضير للشيء نفسه في قطاع الشباب.

ان الاصرار على منع قيام اتحادات من مثل اتحاد المعلمين واتحاد الطلبة واتحاد الشباب واتحاد الفلاحين ومستخدمي الدولة وخريجي المهن المساعدة واللجوء الى صيغ بديلة من نمط مجالس الطلبة والاندية الشبابية، كذلك الهجوم المتواصل على النقابات المهنية تحت يافطة مهننة النقابات المهنية وشرعية وجودها لصالح مشروع بديل، اقرب الى صيغة جمعيات مهنية، كذلك اندية المعلمين كصيغة بديلة للاتحاد او النقابة وتفتيت وحدة النقابات العمالية. هذه هي السمة الواضحة الموحدة لسلوك اجهزة السلطة حيال المؤسسات الشعبية وهذا مخططها لضرب وحدة القطاع وتاليف هياكل بديلة معينة من قبل السلطة وتابعة لها تنفذ سياساتها.

في النقابات المهنية

يتمثل الاعتداء على الحريات وعلى مؤسسات المجتمع المدني بابشع اشكاله في الهجوم الرسمي الفظ على النقابات المهنية بدءاً من التدخل في الانتخابات كما جرى في انتخابات المحامين عشية الانتخابات بحجة عدم احقية محامي الضفة في المشاركة في العملية الانتخابية /وهو تدخل في عضوية الهيئة العامة ونتائج الانتخابات العامة مرورا بالتدخلات والتوجيه المباشر لموظفي الدولة في انتخابات المهندسين، ورابطة الكتاب الاردنيين الى الهجوم الكاسح على برامج النقابات ودورها تحت عنوان مهننة النقابات المهنية وعدم تسييسها بسبب من موقفها من معاهدات الصلح مع اسرائيل ومن عمليات التطبيع الجارية لصالح تغييب دورها السياسي بمعنى تمرير الموقف الرسمي السياسي الامر الذي ادى الى الحديث حول دستورية النقابات المهنية ومشروع جديد يستند الى اقامة جمعيات مهنية والتنسيب الطوعي للنقابة بهدف تمييع وحدة النقابة وبالتالي برنامجها ودورها.

في الحركة الطلابية والشبابية

لم تكتف الجهات الرسمية المعنية بقيامها بحرمان طلبة الاردن من حقهم الديمقراطي المشروع في وجود اتحاد عام للطلاب بل تجري محاولات متواصلة للتدخل في انتخابات مجالسها الطلابية. والتدخل الصارخ في الشؤون الطلابية بهدف التاثير على قناعات الطلبة واستدعاء عدد من اعضاء المجلس من قبل الاجهزة واعتقالهم. التدخل في انتخابات مجالس طلبة الجامعة الاردنية، انتخابات جامعة مؤتة، التدخل في النشاطات الطلابية في الجامعة الاردنية ومنع قيامها.

الاعتداء على الحقوق النقابية للحركة العمالية

جرت عدة اعتداءات على العديد من النقابات بالتدخل المباشر في انتخاباتها وتعيين هيئات ادارية بديلة وذلك من مثل:

اعتداء على نقابة الصناعات الغذائية بعد انتخابات ديمقراطية باشراف الجهات المعنية وزارة العمل والاتحاد العام، وتم تعيين هيئة ادارية بدل الهيئة المنتخبة.

وفي نقابة عمال الطباعة تم تصفية الهيئة الادارية المنتخبة باشراف وزارة العمل والاتحاد العام وتم تعيين هيئة ادارية.

وفي نقابة البتروكيماويات تم تصفية الهيئة المنتخبة في الدباغة وتعيين هيئة ادارية مرتبطة باصحاب العمل.

وفي نقابة البناء تم تعيين الهيئة الادارية القديمة بشكل غير مشروع والتي مضى على عضويتها ٢٠ عام بالتزكية الدائمة.

وفي نقابة التعليم الخاص تم تصفية الهيئة المنتخبة وتعيين هيئة ادارية استقلتها الهيئة العامة.

وفي نقابة الكهرباء حصلت اعتداءات مستمرة على هيئتها الادارية والتدخل الدائم في شؤونها واربائها وتعطيلها عن اداء مهماتها على مستوى العمال حيث حققت الهيئة الادارية مكتسبات هامة عام ١٩٩١ بعد ١٥ عام من صمت مجلس ادارة الكهرباء عليها.

وفي نقابة الخدمات الصحية جرت عدة محاولات لحل هيئتها الادارية المنتخبة وفرض اعضاء على هيئتها الادارية.

ان هذه التدخلات جعلت بنية الاتحاد العام للنقابات بنية هزيلة ليس لها اي دور على المستوى الديمقراطي والوطني في البلاد يتناسب مع دور وحجم الطبقة العاملة، وغياب اي شكل ديمقراطي في بنيته وهزالة دوره في العمل لتطوير القوانين الخاصة بالطبقة العاملة ليس ذلك فحسب بل المساهمة في تمرير قوانين ضد مصلحة الطبقة العاملة وفي قانون العمل تم تمرير كافة اشكال التعدي على مكتسبات الحركة العمالية بل وتجريد النقابات الديمقراطية من اسلحتها التي تمكنها من تحقيق مكتسبات للعمال وربط ذلك في يدها.» واصدار نظام اساسي للاتحاد العام» يضمن هيمنتها ومواصلة الانحدار في الحركة العمالية الى الحضيض الامر الذي وضعها في عزلة تامة عن الحركة العمالية وادى الى انفضاض العمال عن النقابات المرتبطة بقيادة الاتحاد.

في ظل ذلك ادى فرض ضريبة المبيعات الى غلاء الاسعار وانتشرت البطالة وتدني الاجور للعاملين والابقاء على مظلة الضمان الاجتماعي كما هي والتسريح الدائم للعمال والضرائب المباشرة وغير المباشرة وقيادة الاتحاد تمرر ذلك باستمرار وكانه امر لا يعنيها.

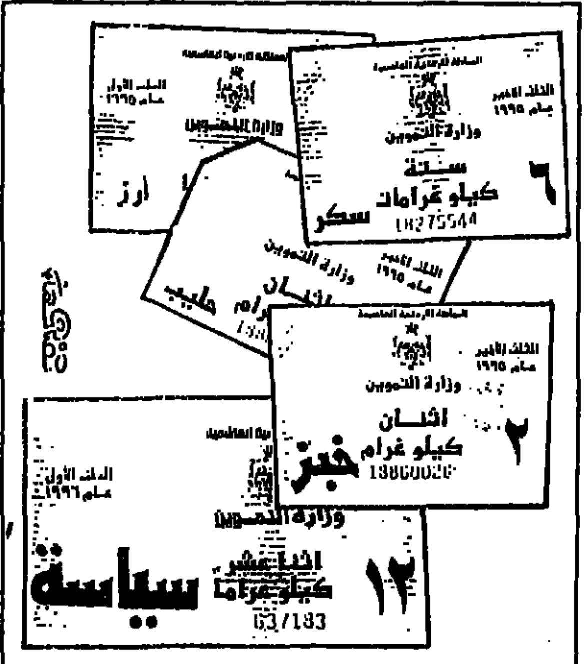
الاعتداء على حقوق الفلسطينيين

ان الموقف الرسمي من مسالة حقوق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين ينطوي على اعتداء صارخ، لانهم يؤلفون جزءا من عموم الشعب الفلسطيني وعمودا رئيسيا من وحدته السياسية والكفاحية الذي يعمل من اجل حق تقرير مصيره على ارض فلسطين وحقه في العودة واقامة دولته على التراب الفلسطيني، ولا يجوز للسلطة بحكم مسؤوليتها منع المواطنين جميعا من العودة الى بيوتهم التي غادروها نتيجة لحروب ٦٧،٤٨ وعمليات الابعاد.

ان التفريط بهذه النقطة الجوهرية الخاصة بحقوق العودة سوف تفتح الباب امام مخاطر تهديد سلامة النسيج الوطني والوحدة الوطنية.

ثانيا: انتهاكات السلطة للاوضاع المعيشية للمواطنين

ان الاساس في السياسة الاقتصادية للطبقة الحاكمة الذي يعكسه برنامج التصحيح الاقتصادي هو سعيها لمعالجة بعض المظاهر المالية والنقدية للازمة




الاقتصادية المتواصلة دون ان تطال هذه الاختلالات الهيكلية الاقتصادية المزمنة الاكثر اهمية التي لا يمكن للاقتصاد ان يتعافى في ظل استمرارها فمن المعروف ان الاقتصاد الاردني يتميز باختلال هيكلي مزمن يتمثل في ضعف قاعدته الانتاجية مقابل اتساع قطاع الخدمات فنسبة مساهمة القطاع الانتاجي السلعي لا تتعدى ٣٠٪ من اجمال الناتج المحلي و ٧٠٪ للقطاع الخدمات.. وبرنامج التصحيح الاقتصادي لا يعالج هذا الاختلال.

وقد اقدمت الطبقة الحاكمة على الوفاء بتعهداتها لصندوق النقد الدولي دون ان يرمش لها جفن «وذلك في مجالات سعر صرف الدينار باتجاه التخفيض والغاء الدعم التدريجي على السلع الاستهلاكية المدعومة «واخرها رغيف الخبز» ورفع اسعار المحروقات والخدمات الاساسية كالماء والكهرباء وفرض ضرائب جديدة مباشرة وغير مباشرة في حزمة الضرائب الاخيرة التي اجازها البرلمان قامت برفع اسعار المياه الخاصة بالري في الاغوار وفرضت قانونا جديدا لتشجيع الاستثمار يفتح الباب امام الرأسمال الاجنبي «بما فيه الصهيوني» والدخول اشواط في الاعداد لبيع القطاع العام بمؤسساته المختلفة.

ان هذه السياسة تفضي الى تدهور الاوضاع المعيشية للغالبية الساحقة من الشعب بسبب الارتفاعات المتتالية بالاسعار وتزايد معدلات البطالة والفقر وتراجع مستويات الاجور والثبات النسبي لرواتب الفئات الدنيا من القوى العاملة بالاجمال.

وعلى صعيد البطالة «تشير تقديرات شبه رسمية الى ان معدل البطالة قد بلغ ١٨,٨٪ عام ١٩٩٣، علما بان معدل البطالة الفعلي هو اعلى من ذلك ولا يقل عن ٢٥٪ لان تقديرات البطالة تعتمد على مؤشرات غير شاملة. الحكومات المتعاقبة كانت تضع معالجة مشكلة البطالة ضمن اولوياتها الملحة لكنها في الواقع لا تفعل شيئا خاصا رغم بعض الخطط والتوجهات التي تعلن بين الحين والاخر ويعود السبب الجوهري في ذلك الى ان الحكومات المتعاقبة لم تكن جادة في معالجة مشكلة البطالة وانها تتعاطى مع الامر باعتباره شرا لا بد منه للضغط على الاجور كي تبقى ضمن مستويات متدنية ومقاومة ارتفاعها فضلا عن اضعاف القوة التفاوضية للطبقة العاملة، وهو ما تكشفه بوضوح السياسة الرسمية التي تتجاهل الحاجة الملحة لوضع حد ادنى للاجر وتنظيم سوق العمل لحصر استخدام العمالة الوافدة في الاعمال والمهن التي لا يتوفر لها حقا وفي المدى المنظور بديل محلي.

لكن واقع الحال يشير الى غير ذلك ويكفي للدلالة على ذلك ان العمالة الوافدة التي تعمل بتصاريح عمل والتي بلغت حوالي مائة الف عام ١٩٩٢ انما تشكل اقل من نصف اجمالي حجم العمالة الوافدة العاملة في البلاد رغم كل الضجيج الحالي القائم لتصحيح الاوضاع.

ان تفاقم الغلاء والمعاناة منه لم يقتصر على مجرد التصاعد في ثمن ما يتم او لا يتم استهلاكه من السلع ولكن المستهلك محدود الدخل يعاني كذلك من ظاهرة اخرى تتمثل في انخفاض وتراجع مستويات مواصفات وسلامة وجودة عدد منها بل ولا تزال الشكوى ترتفع بخصوص صلاحية عدد من السلع المستوردة للاستهلاك البشري وتنشر الصحف العديد من هذه الحالات من وقت لآخر بدون ان يلمس المواطن من الحكومة اي لجم جاد لهذه الظاهرة الخطيرة. انفجار الاسعار وتفاقم الغلاء شمل ايضا ارتفاع اسعار او قيمة اجور عدد من الخدمات الاخرى الاساسية، في التعليم وفي اجور المحامين والمهندسين واعمال الصيانة وخدمات الحرفيين والمهنيين الاخرى.

وتندمج ظاهرة الغلاء او التضخم مع ظاهرة امتداد الركود الكبير الى معظم فروع النشاط الاقتصادي والى مستويات حجم عمل وربحية المؤسسات الصناعية والزراعية الوطنية، وفي تباطؤ نشاط التجارة والتوزيع . وبروز الحاجة التي يطلق عليها في الاقتصاد تعبير الركود التضخمي اي استمرار اتجاهات الارتفاع في الاسعار بالتزامن مع حالة التراجع والتباطؤ في الاقتصاد انتاجا وتوزيعا.

وفي هكذا وضع «معاناة غالبية المواطنين وتدهور وتراجع مستوياتهم المعيشية تكون مضاعفة او تتصاعد الاسعار مع ثبات الدخول او تراجعها او حتى انعدام الدخل تماما كما هو حال العاطلين عن العمل والذين تزيد نسبتهم في الاوراق عن ١٨٪، ولا يتقاضون اي تعويضات او مساعدات او تامينات اجتماعية عن فترات توقفهم عن العمل. لقد اصبح واضحا الان اكثر من اي وقت مضى المسؤولية المباشرة لنهج الحكومة وسياساتها الاقتصادية الانكماشية في ذلك.. ان فرض ضريبة المبيعات ٩٤ الاكثر شمولا من ضريبة الاستهلاك كان من شأنه ان ينعكس اثره في زيادة اسعار السلع التي فرضت عليها الضريبة الجديدة محلية كانت ام مستوردة تماما كما حدث بعد الزيادة الاخيرة للنسبة العامة للضريبة من ٧٪ الى ١٠٪ مؤخرا والذي شمل ايضا ادراج خدمات جديدة لتسري عليها الضريبة مثل اتعاب المحامين والمهندسين والخدمات الاخرى المدرجة في الجدول الجديد الملحق بقانون ضريبة المبيعات المعدل.

وعندما تقرر الحكومة «وبدون حق بافلة شعارات تحرير الاقتصاد وتفعيل اليات السوق المستوردة الغاء او تقليص الدعم المقدم للاعلاف فان النتيجة الاقتصادية المتوقعة لهكذا قرار يتمركز في ارتفاع اسعار معظم ان لم يكن كل اسعار المنتجات الحيوانية ولعل هذا يفسر على الاقل الارتفاع المتوالي في اسعار البيض ومن «١,١٠» الى «١,٤٥» دينار في مدة لا تزيد عن ٣ اشهر.

وتاتي الطبقة العاملة في مقدمة طبقات المجتمع الاكثر تضررا من مظاهر الازمة الاقتصادية حيث تنوء تحت ضغط التردي المتواصل للظروف المعيشية بسبب ارتفاع الاسعار والضرائب غير المباشرة وثبات الاجور الاسمية لا بل تراجعها احيانا وبسبب هجوم ارباب العمل على المكتسبات التي حققتها في فترة سابقة وتعرضها الدائم لسيف الفصل الكيفي والتعسفي، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة بين صفوفها ولذلك فان الطبقة العاملة باستثناء بعض شرائح العاملين تعيش عموما عند خط الفقر او دونه.

فضلا عن ذلك فإن نسبة عالية من العمال وخاصة في المؤسسات الصغيرة محرومين من حق الانتساب الى مؤسسة الضمان الاجتماعي ومن التامين الصحي، وبشكل عام فما زالت مظلة التامين التي ينص عليها قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي وخاصة التامين ضد البطالة مجمدة.

الفلاحون وصغار المزارعين يتعرضون ايضا الى تفاقم ظروفهم المعيشية ليس فقط بسبب الظروف الاقتصادية السائدة وانما بدرجة رئيسية نتيجة تدهور مداخلهم بسبب اتساع نطاق المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة وخاصة في ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج والاختناقات التسويقية وهيمنة الوسطاء والسماسرة على عمليات التسويق وعبء المديونية الزراعية كما ان رفع اسعار المياه للري من شانه في المدى القصير زيادة كلفة الانتاج الزراعي وزيادة اسعاره ومنتجاته في الاسواق المحلية واجبار عدد من المزارعين على التوقف عن الزراعة مما يعني في المدى المتوسط تمركز الزراعة في ايدي الراسمالية الزراعية الكبيرة التي بدأت تطحن صغار المزارعين ومن المتوقع في ظل معاهدة وادي عربة ان تتعرض هذه الى اختراقات اسرائيلية للهيمنة الزراعية.

وتنذر اتجاهات السياسة الطبقية بشأن القطاع الزراعي بمزيد من المشكلات حيث بدات الحكومة في تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي تحت راية اعادة هيكلة القطاع الزراعي والتي تلتقي في احد محاورها الرئيسية عند رفع مختلف اشكال الدعم لهذا القطاع.

كذلك فان المعلمين وصغار الموظفين وقطاع واسع من المهنيين خاصة حديثي التخرج يخضعون الى ظروف معيشية قاسية تقترب الى حد ما من ظروف معيشة الطبقة العاملة.

وفي اطار هذه اللوحة تجدر الاشارة الى معاناة قطاع الشباب من الزوايا المعيشية والاجتماعية كذلك. ففي ظل الارتفاع المتواصل لمعدلات البطالة والتكاليف المعيشية فان الشباب هم اكبر المتضررين وخاصة في قدرتهم على ايجاد فرص عمل او في قدرتهم على بناء الاسرة ولذا تتفاقم المشكلات الاجتماعية بشكل خاص في اوساطهم.

معظم طلبات الاعتراض للتموين لم ينظر بها بعد .. وأصحابها ينتظرون

● كتبت : أماني عايد

مع انتهاء الموعد الإضافي الذي حددته وزارة التموين لصرف الكوبونات وهو الثامن من الشهر الجاري فإن عدداً ليس بقليل من المواطنين لم يتمكن من الحصول على الكوبونات للمواد التموينية الأساسية «الأرز السكر والحليب» إما بسبب استثنائه من الكوبونات كونه من ذوي الدخل المرتفع «وهم الأشخاص الذين يزيد دخلهم الشهري عن ٥٠٠ دينار» أو من الأشخاص الذين لم يتمكنوا من ذلك بحجة وجود الأزمة المستمرة أمام مراكز صرف الكوبونات.

مصادر وزارة التموين أكدت انه لا نية لدى الوزارة لتمديد موعد صرف الكوبونات وأن ما يقارب ١٩٩ الف بطاقة تموينية قد تم استثناؤها كون أصحابها من ذوي الدخل المرتفع.

وذلك بعد أن خاطبت الوزارة كلاً من ضريبة الدخل والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ووزارة المالية لموافاتها بكشوفات ممن تزيد دخولهم عن ٥٠٠ دينار في الشهر ولم تعتمد الوزارة في ذلك كما أكدت مصادرها على دائرة الاحصاءات العامة «وهي الجهة التي تقوم بوضع الرقم الحقيقي لدخل افراد الأسرة الأردنية» كما لم تعتمد الوزارة على مصادر ضريبة الدخل...

ولقد بلغت نسبة البطاقات التي صرفت ٨١,٤٪ بطاقة واستثناء ١٨,٦٪ من البطاقات ومجموع البطاقات التي صرفت حوالى ٦١٨ الف و٤٠٨ بطاقة تموينية وعدد افراد العائلات التي صرفت لها البطاقات ٣ ملايين و٦٣١ الف و٦١٦ مواطناً..

أما عدد الإعتراضات التي تقدم بها المواطنون للوزارة فإنها لم تحصر لغاية الأن كما اكدت مصادر وزارة التموين. وبعض الاعتراضات بت في جزء منها وجزء رُفض وذلك لارتفاع دخول اصحابها .. ولكن الوزارة تستقبل الاعتراضات من خلال مكاتب التموين المنتشرة في كافة المحافظات كما ان الاعتراضات التي لم يبحث فيها لغاية الأن نسبة قليلة وهم الأشخاص الذين لم يتمكنوا ولظروف مختلفة من صرف الكوبونات في الفترة التي حددتها الوزارة.

غير ان عدد كبير ممن حرموا من البطاقات التموينية ومن خلال لقاءات رصدتها «الأهالي» مع بعضهم ممن حرموا لإرتفاع دخولهم كما وردت المعلومات لدى التموين انهم من الأسر التي تتلقى مساعدة من صندوق المعونة الوطنية وممن لا تزيد دخولهم الشهرية عن ستين ديناراً وممن لا يعمل ارباب اسرهم وكان تبرير وزارة التموين هو التشابه في اسماء بعض الأشخاص ومن يثبت من خلال الاوراق الثبوتية انه من ذوي الدخل المنخفض فيتم تصويب وضعه ويتم صرف البطاقة التموينية لأفراد اسرته.. اما الإعتراضات التي تم تقديمها فلم يحدد موعد محدد لتصويب أوضاع مقدميها لغاية الآن وذلك لإنتهاء فترة صرف الكوبونات.

سؤال لذيب عبد الله حول طرد الدبلوماسي الايراني

وجه النائب ذيب عبد الله سؤالاً لوزير الخارجية حول طرد الدبلوماسي الإيراني طاهر الطاهري من الأردن، وهل هذا يخدم العلاقات الأردنية ـ الإيرانية.

ويذكر أن طرد الدبلوماسي الإيراني جاء على خلفية استفساره من الناس لماذا يستقبلون اليهود ويتعاملون معهم في مدينة البتراء.

«كوتا» خاصة بالتعيينات للوزراء وأمنائهم!

ضمن التعديلات الجديدة للأسس في ديوان الخدمة المدنية أوجد الديوان تعيينات لا تخضع لأسسه وهي ما تسمى بتعيينات الفئة الرابعة حيث يترك للوزير اولا او الامين العام في أي وزارة تحديدها دون الرجوع لأسس وتعليمات الديوان.

وهذه التعيينات تكون من التعيينات المعاونه مثل الأذنه والحارس والسائق ولا تحتاج الى مؤهل علمي.

غير أن بعض المسؤولين يستغلون صلاحياتهم في ذلك ويقومون بتعيين من يحملون المؤهلات العلمية كدبلوم كليات المجتمع ضمن قاعدة الفئة الرابعة.

التنمية تقطع المساعدات

قامت مديرية التنمية في اربد بقطع مساعداتها الشهرية عن بعض الأسر التي تعيلها مؤخراً دون ان يعرف السبب ـ واشتكى المواطن احمد الشاويش الذي تم قطع الراتب عنه والبالغ «٣٠» ديناراً شهرياً منذ ستة شهور في الوقت الذي يعيل فيه عشرة افراد.

وقال الشاويش انه مهدد وعائلته بالتشرد والطرد من البيت لإنكسار اجرة البيت عليه منذ اربعة شهور، اضافة إلى حالة الفقر المدقع، خاصة وانه عاجز عجزاً كلياً بسبب الشلل والأمراض السارية في جسده.

زيت وزيتون يوزع على الجمعيات الخيرية دون علم أصحابه!

اشتكت إحدى السيدات من قيام موظفي الجمارك بتوزيع تنكات الزيت والزيتون على الجمعيات الخيرية دون علمها.

وتتمثل شكوى تلك السيدة بأنها احضرت من الضفة الغربية «تنكات» زيت وزيتون لكنهم على الحدود منعوا إدخالها وتم وضعها في مخازن الجمارك، مما دفع تلك السيدة الى الذهاب الى وزير الزراعة ومناشدته ارجاعها فقام بإعطائها ورقة للسماح بها بادخال تلك «التنكات»، غير انه تم اخبارها بان موظفي الجمارك قاموا بتوزيعها على الجمعيات

هم أيضا يدفعون الضرائب!

أهالي البتراء يتمنون لو تهتم بهم الحكومة !!

● محمد السمهوري

عندما يكون المكان البتراء، يفترض ان ما حوله يفي ايضاً بمكانة هذا المكان «الطابع الحضاري والإنساني» ايام كان اشعاعاً حضاريا واجتماعياً وثقافياً وتجارياً وكانت البتراء ذات مكان مرموق يربط ما بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

اما الأن فهو مزار وفرجة «وبتعبير اكثروبتر بترول» يدخل على الاردن والخزينة اموالا لا تعد ولا تحصى هذا من جانب، والجانب الاخر هو أن ثلث سكان العالم يعرفوننا كاردنيين عن طريق البتراء والمواقع الاثرية الاخرى، لا اريد ان اطيل في الموضوع، بقدر ما أثر بداخلي وانا اقوم بزيارة للبتراء، فقد دفعني فضولي الصحفي لأن اتجول خارج تلك المدينة الاثرية واشاهد اوضاعها والتحسس ماتعانيه هي وسكانها فضاء وادي موسى عدد سكانه ٢٥ الف نسمة تقريبا ويعد وادي موسى بوابة البتراء.

اول مايشاهده المرء عند دخوله لوادي موسى تلك الشوارع المهملة اما المشكلة الاكبر فهي عدم إهتمام الحكومة بتجميل «وادي موسى» وكأنه ليس له علاقة بالبتراء ولا حتى بالجلب السياحي، وهذا الجانب يترك عند السائح سؤالاً محيرا عندما يشاهد هذا العدد الكبير من الافواج وهي تدخل البتراء لماذا لا يهتم بالمنطقة المجاورة، لا يوجد مطعم ولا حتى مقهى وهذا مايعاني منه سكان المنطقة عدم الاهتمام بتجميل الوادي الى اين تذهب الاموال، بعدما اعتبرنا ان مدينة البتراء بئر بترول»؟

الصرف الصحي «المجاري» وهذه المشكلة التي يعاني منها سكان القضاء وتحديدا في وادي موسى، والوادي هو مجلوعة جبال سكن اهالي الوادي خاصرتها وما حولها، في بيوت متراصة وتسبب لهم مشكلة الصرف الصحي قلقا نفسيا وشعورا بعدم الاهتمام بهم من الحكومة بالاضافة لشبكة المياه التي بحاجة للتجديد والتحديث فهي منذ الستينات، وهناك شح بالمياه بسبب خراب شبكة المياه اما الكهرباء ضعيفة ايضا مثل باقي الاحتياجات الانسانية، والصحة في وادي موسى يوجد فيه مركز طبي شامل ولكنه لا يفي بالغرض المطلوب منه من تخصصات طبية ومخبرية.. الخ...

وسمعت من احد المواطنين ان هناك مشروعا للصرف الصحي احيل الى شركة امريكية لتقوم هي بدراسته ولم يسمع احد عن الجواب اوالنية لاقامة مستشفى في المنطقة لخدمة القرى المجاورة وكل الحالات الخطيرة تحول الى مستشفى محافظة معان.

ونعود الآن للسياحة «ولا اعرف لماذا لا يوجد مركز او كلية للتدريب السياحي في تلك المنطقة المفتح الفرصة لاهالي وادي موسى والقرى المجاورة للاستفادة من هذا الموقع الذي يخرسونه ويحتضنونه.

والواقع اقول بانني وجدتهم فقراء عكس انا لا اريد جوابا لكن هناك ٢٥ الف نسمة بحاجة ماسة لعمل جاد من الحكومة لا للتنظير غير المجدي ولا للسيارات والباقات والاحذية اللامعة التي تزورهم مقابل الميأومات المدهشة

هم بحاجة لاهتمام ولو بسيط «فهم ايضا يدفعون الضرائب!

الوافدون... ضحايا مدافىء الكاز !

ذكرت مصادر مديرية الدفاع المدني بأن الغالبية العظمى من ضحايا حالات الاختناق من المدافىء في فصل الشتاء هي من العمالة الوافدة حيث تزداد نسبة اصابتهم يوما بعد يوم وهذا ما اثبتته تقارير المديرية في الايام القليلة الماضية.

العمالة الوافدة تستفيد من فتح مراكز توزيع الغاز!

استخدمت شركة مصفاة البترول في المراكز التي تم استحداثها مؤخرا عددا كبيرا من العمالة الوافدة ،بالرغم من تأكيدات وزارة العمل على استخدام العمالة المحلية!

لا للحالات الطارئة في مستشفى الجامعة

يشكو المراجعون لمستشفى الجامعة الاردنية وخاصة الحالات الطارئة الخاضعة لنظام التامين الصحي من عدم دوام القسم الخاص بحالاتهم يومي الخميس والجمعة من كل اسبوع.. رغم ان الحالات الطارئة الخاضعه للتامين الصحي يجب ان يبلغ عنها خلال ٢٤ ساعة وبما ان القسم في اجازة في اليومين المذكورين فما هو مصير تلك الحالات الطارئة؟! هل يؤجلون مرضهم الى ايام الدوام الرسمي لذلك القسم الرئيسي ام سيفقد تامينه لانه لم يجد من يبلغ التامين الصحي بحالته الطارئة

خصم ٢٪ كتأمين صحي وهمي في أمانة عمان!

تقوم امانة عمان الكبرى ومنذ خمس سنوات بخصم ٢٪ من رواتب العمال والمستخدمين كتامين صحي لكن هؤلاء العمال منذ ذلك التاريخ لا يستفيدون من اي تامين صحي لا هم ولا عائلاتهم.

وعند سؤالهم « الذي تكرر مئات المرات » لأمين عمان يتم وعدهم بالشمول بمظلة التامين الصحي، لكن الى الآن لا يوجد ما هو ملموس لتطبيق التامين!

الانتخابات القادمة في روسيا

مؤشرات ايجابية على نجاح الشيوعيين وحلفائهم

● فخري اليوسف

من المتوقع بعد أيام قليلة اجراء انتخابات برلمانية في روسيا، واذا قربت الانتخابات بالتاريخ المعلن عنه، ولم يتراجع الطاقم الحاكم وتحديداً الرئيس عن ذلك، فإن معظم توقعات المراقبين تشير إلى نجاح تحالف الشيوعيين وحرب الفلاحين، بسبب تصريحات الرئيس يلتسن ومهندس سياسة الانفتاح الاقتصادية ـ ايغور غايدار ـ بدعم الطلوب منع وصول الشيوعيين للسلطة بأي ثمن.

نحن الأن في نهاية السنة العاشرة من حكم ما يسمى «تيار الإصلاح الديمقراطي» والسنة الحادية عشرة على بداية البيريسترويكا. لقد قيل إن البيريسترويكا وضعت من أجل الشعب. وما حصل الآن الشعب لا رأي به واصبح شيئاً عديم النفع. الديمقراطيون وقبلهم البيريسترويكا كانت وعدت الشعب بإغناء الحياة ودخول جنة العالم المتحضر.

الأن نلمس ونرى تشبث الديمقراطيون بالسلطة وتجاهل هذا الاتجاه الذي يطالب الناخب بالعودة له وانتخاب تحالف خيار روسيا الديمقراطي» لكن، لو تم جمع المطالب والقرارات وعرائض كل هذا الاحتجاج والمظاهرات والمؤتمرات والاضرابات ونتائج استطلاع مراكز مراقبة الرأي العام ثم اضيف إلى كل هذا تواقيع أكثر من ثلاثة ملايين روسي كانت قد جمعت من أجل اجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وكل وسائل المعارضة لنهج قيادة الكريملين الحالي والقيام بعد ذلك بجولة في شوارع المدن والقرى في الارياف لسماع ما يقوله هذا الكورس الضخم فستكون النتيجة بكل تاكيد لازمة تتكرر مترددة: لستقيل الحكومة والرئيس ويقام النظام السوفيتي.

لكن هذا الهدير البشري، هذه الصرخة المعلنة بالتوق الانساني نحو العدالة في واد وقيادة الكريملين في واد أخر. فلا أحد يرغب بسماع هذه الصرخة او الاصغاء لها. وبعد أن تحررت السلطة من كل أشكال الرقابة نجد الهوة تزداد اتساعاً بين الشعب والحكومة بعد ان جردته من حقوقه. فإن العقل حين يطلب من الناخب اعادة انتخاب من خرب وأنهب روسيا، والسؤال الذي يقلق الجميع يتردد الآن : لماذا سمح الشعب كل هذا وترك لهم أن يعلقوا فوق رأسه سيف الإرهاب.؟؟

وهكذا.. المجتمع السوفيتي في منتصف الثمانينات ـ كل شيء حي. لم يكن أحد يريد الموت في جبال كره باخ، ابخازيا، طاجيكستان، او في الشيشان. أما الشباب الذين سيقتل بعضهم بعضا) فقد كانوا في مقاعدهم الدراسية الأولى، والصبايا اللواتي ترملت كانت ما تزال تلعب بالدمى والألعاب. والمدن كانت تعيش برفاهية. العمل متوفر للجميع والعامل المؤهل في التعدين او الصناعة والعالم الذري كلهم لم يكونوا على علم بأنهم بعد عشرة أعوام سيخرجون يبيعون العلكة والبضائع والخرق المستوردة في الشوارع والتطفل يعني مساءلة قانونية أمام القانون. وليس هناك اثرياء مليونيرية وفقراء معدمين. كل القوميات متساوية الحقوق والتعليم مجاني والعلاج كذلك. وضمان اجتماعي للشيخوخة والأمومة. وغورباتشوف نفسه او اي أحد أخر لم يكن يقدّر في تلك اللحظة هذه الانجازات حقا قدرها. وحين كان يقال ان هذه هي انجازات النظام الاشتراكي كان يشهر في وجهه سيف الارهاب الفكري ويتهم بأنه يردد كليشيه ايديولوجية مبتذلة او مصابا بالجمود العقائدي والفكري والسياسي.

والأن لنحاول النظر الى الأمور بشكل آخر «منصور مثلاً» اي غورباتشوف الذي صعد إلى منصة اجتماع اللجنة المركزية في ابريل ١٩٨٥ صرخ قائلاً ... ايها الرفاق الاعزاء.. ستبدأ البيريسترويكا في بلدنا وستكون النتيجة بعد ست سنوات حل الاتحاد السوفيتي(...) وسيكون في كل مكان صدامات مسلحة وسيموت الآلاف من اهلنا(...) وسترتفع اسعار المواد الغذائية والخدمات آلاف المرات(...) وسيظهر العديد من المعدمين والعاطلين واللاجئين. ولكن سيكون ١٪ مليونيري(...) وسيطلق المجرمون وعصابات المافيا النار على الناس والنساء في الشوارع(...) «وهكذا ستبدأ البيريسترويكا.

نعم لقد ضلل الشعب وخدع ولم نفهم شيئاً. ومع ذلك كان واضحاً منذ عام١٩٨٧ـ١٩٨٨ إنه كلما اوغلت سياسة غورباتشوف كلما اصبحت أكثر عداء للشعب داخليا وخارجياً.

عام١٩٨٧ـ١٩٨٨ كان النقد لسياسة غورباتشوف مسموعاً ليست فقط في المخازن التجارية والمواصلات العامة وانما في الاجتماعات الحزبية من اللجنة المنطقية وحتى اللجنة المركزية. «فلو عقد مؤتمر استثنائي للحزب الشيوعي السوفيتي ونحي غورباتشوف لاختلف سير الأمور...ولم تنجح مثل هذه الاقتراحات وغورباتشوف مثله هذا»(١) وبدلاً من ذلك كان غورباتشوف قد لوى عنق ويدي اللجنة المركزية ومؤتمر نواب الشعب»(٢) وكل من حاول النقد كان يجابه بارهاب التشكيك ووصمه بالمحافظة ومعاداة البيريسترويكا.

وبالاضافة إلى الخديعة لم يكن لدى الشعب قوى معارضة مجربة منظمة تقود نضاله ضد مغتصبي السلطة داخل الحزب وحتى الحزب لم يجد في نفسه القوة في النضال ضد المرض الذي ينخر في جسمه.

ووسائل الاعلام التي كان يجب أن تقف في صف الشعب كانت بوقا للسلطة.

احداث ١٩٩١ كانت هزيمة فعلية لسياسة غورباتشوف. لكن سذاجة من صدق يلتسن وصوت له لسبب بسيط وهو فقدانهم الثقة بسياسة غوربي كان قد ورطوا المجتمع بمأساة أكبر. وفي ١٩٩١/٣/١٧ صوت الشعب لصالح بقاء الاتحاد السوفيتي. لكن يلتسين وغوربي تجاهلا إرادة الشعب.

وفي ١٩٩١/٤/٢٥ لم يصوت على الثقة بالرئيس غير الثلث والثلث الثاني عارض والثالث لم يشترك. وقد كان هناك حدثان بارزان كان ممكنا أن يتحولا إلى انقلاب حاسم في تاريخ روسيا المعاصر، ولكن لم يصبحا كذلك. الحدث الاول هو ما جرى في آب ١٩٩١ والثاني احداث اكتوبر ١٩٩٣.

فعدم نجاح الحدث الأول يعود إلى غياب الدعم الجماهيري الكافي لغياب العلاقة المنظمة بين قادة الحدث والشارع مما أدى إلى تشوش وبلبلة وضبابية وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت بعض المنظمات الحزبية من عقد اجتماعات تعبر فيها عن دعمها للقيادة السوفيتية وأيدوا الاجراءات التي اتخذتها فما جرى كان يتوافق مع المزاج الجماهيري، لكن الطابع الفوقي الذي اتسم به الحدث اوصله إلى نتائج هزيلة وسطحية ومعزولة عن الشارع مما عرض المجتمع إلى حالة من الاحباط واليأس ويلمع الناس السنتهم وزورت ارادتهم. وهذا دفع بياتسن ومهد له الطريق تحت عبارة ادعاء الديمقراطية وهو منها بريء وبدأ يعمل على تغيير اتجاه الرأي العام بمساعدة وسائل الاعلام.

الحدث الثاني حيث كانت القطيعة نهائية بين السلطة والشعب في احداث اكتوبر ١٩٩٣. صحيح أن الناس خرجوا للشوارع دعماً للمعارضة ولأول مرة. والازمة لم تعد محصورة في اروقة الحكم والمعارضة تبلورت ومع ذلك لم تتورع السلطة عن قمع المعارضة بوحشية وقسوة. والشعب لم يستطع مواجهة الدبابات بغير الوحدة والمواجهة الجماهيرية المنظمة. ومرة أخرى راقب الناس ما يجري عبر التلفزة جالسين بصمت رغم تدفق مشاعر السخط على السلطة. وقد فهمت السلطة أن الناس لا يريدونها أن تعامل المواطنين بوحشية. فهل هذا يكفي؟ وإلا ما معنى أن تبقى اكثرية المجتمع تراقب الاحداث ولسان حالها يقول «اسنا من ممارسي السياسة» وردة فعل السلطة كانت الهراوة وقنبلة الغاز والبنادق القناصة والدبابات. والمسالة ليست بالجبن او النفسية العبودية ـ روح العبد ـ او الغباء (مما يوصف به الافراد وليس الشعوب) خصوصاً وان الشعب الروسي قد اظهر عبر تاريخه الطويل ولأكثر من مرة شجاعة وصلابة وحكمة وهو ليس بحاجة إلى شهادة من أحد.

المجتمع السوفيتي كان موحداً اخلاقيا وفكريا، اما المجتمع الروسي الجديد فإنه ينقسم على أقل تقدير إلى معسكرين: الاول يتجه نحو نمط الحياة الغربية وأخلاقها، والثاني يحتفظ بالأصالة والمصلحة الوطنية. مصلحة الغربيين تعبر عن ذاتها بالطموح نحو والسماح لأكثر ما يمكن من الرأسمال الاجنبي بالدخول والتغلغل وجرف روسيا أكثر فأكثر إلى الغرب. وعلى العكس مصلحة الوطنيين هي في وقف النهب للثروات الوطنية. الشعوبيون يعتقدون بالاخلاق الفردية تحت عنوان « كل شيء مسموح به» أما الوطنيون محتفظون بالاخلاق الروسية الاصيلة والروح الجماعية والمساواة والنقاء. ولأنه من غير الممكن التصالح بين هذين المعسكرين. فالانقسام يجعل المجتمع الذي كان متكتلاً غير مؤهلاً للتوافق على فعل موحد. والصورة العامة «الجميع ضد الجميع».

والاحساس العام لدى الجميع هو الشعور بالارهاق الشامل واليأس. «فروسيا احتلت المرتبة الاولى في العالم بحالات الانتحار وانخفاض متوسط عمر الرجال ـ ٥٩ سنة ـ انخفاض نسبة الولادة، زيادة وفيات الاطفال انتشار الاوبئة والاهم من كل هذا شيوع الارهاب».

في هذه الظروف تعمل قوى المعارضة الوطنية ذات التوجه الديمقراطي الاصيل على استعادة الوجه المشرق الذي عرفه العالم عن روسيا. والانتخابات القادمة (في ١٩٩٥/١٢/١٧) ستشكل علامة هامة في تاريخ روسيا المعاصر. ومنها ستظهر تضاريس روسيا القادمة.

١ ـ روسيا السوفيتية تموز ١٩٩٥

٢ ـ روسيا السوفيتية تموز ١٩٩٥

المصدر السابق

روسيا السوفيتية تموز ١٩٩٥

البرلمان السوفياتي يحترق عام ٩٣

مطالبا حكومته بـ ٢٠٠ ألف وظيفة قد يشغلها اردنيون

البرلمان الكويتي ينقل «كرة العائدين» الى البرلمان الاردني

● كتب : تيسير نظمي

حذر النائب الاسلامي في البرلمان الكويتي اسماعيل الشطي «رئيس اللجنة المالية البرلمانية» من ان الحكومة الكويتية قد تضطر لدفع ٣ بلايين دولار اذا ما استمرت في انتهاج سياسة التعيينات «المستقبلية» لمواطنيها، الذين تشكل رواتبهم ٤٠٪ تقريبا من الموازنة العامة للدولة.

وقال الشطي ان الحكومة توظف ١٥٠ الف شخص في حين ان حاجتها من هؤلاء تقتصر على ٥٠ الف فقط، مشيرا في الوقت نفسه الى الدور المطلوب من الشركات التابعة للهيئة العامة للاستثمار التي تديرها الحكومة.

وقال نائب أخر وهو «ناصر صرخوه» ان بطالة الخريجين الكويتيين حقيقية وليست مقنعة لافتا النظر الى وجود ٧٥٠ الف وظيفة يشغلها وافدون «عرب» من مصر وسوريا والاردن وجنسيات عربية اخرى » وقال نائب ثالث «عبدالله الهاجري» انه في السنوات الثلاث المقبلة سوف لن يجد ٢٠٠ الف مواطن كويتي وظائف لهم ووافقه نائب رابع «احمد باقر» في ذلك قائلا: ان مشكلة التوظيف سوف تنفجر خلال ثلاث سنوات. وقد جاءت هذه الاقوال للنواب الكويتيين في جلسة خاصة دعى اليها المجلس في أخر تشرين الثاني الماضي حضرها النواب وتغيبت عنها الحكومة باستثناء وزير العدل والشؤون الادارية مشاري العنجري، الامر الذي جعل بعض النواب يطالبون بسحب الثقة من الحكومة ان لم تتنح مجتمعة!

وتشكو الحكومة الكويتية منذ امد بعيد من اعتماد غالبية مواطنيها على الوظيفة الحكومية كمصدر للدخل «بسقف عال لا مثيل له في كثير من الدول» وبغض النظر عن الانتاجية، حيث يقع العبء الأكبر ـ في الغالب ـ من الجهد والبذل والالتزام بالاعباء الوظيفية على الوافدين في كثير من وزارات الدولة، والذين يتقاضون رواتب اقل لكنها تعتبر مجزية بالمقارنة مع اجورهم في بلدانهم الاصلية التي تعاني من فائض منهم في كل من مصر وسوريا والاردن ولبنان ومن نسب مرتفعة للبطالة، خاصة في اوساط خريجي الجامعات ،الامر الذي يجعل القطاع الخاص في الكويت «تاريخيا » يحبذ استخدام العمالة الوافدة في كثير من المهن والحرف والوظائف برواتب اقل، من نظرائهم الكويتيين، وبانتاجية اعلى.

وكان القطاع الخاص قد تلقى ضربة موجعة بمغادرة نحو ٤٠٠ الف اردني ـ فلسطيني على خلفية مواقف بلدانهم من الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية. وما تزال قضية غالبيتهم عالقة ولم يجر استيعاب كثير من الكفاءات والخبرات في مجالات شتى بينهم سواء في الاردن «بقطاعيه العام والخاص» او في الضفة ومناطق الحكم الذاتي» التسوية في الشرق الاوسط » اقوال صحافية عن احتمال عودة من كانوا يشغلون وظائف حكومية في الكويت قبل ١٩٩٠/٨/٢ الى وظائفهم في حال عودة العلاقات الاردنية ـ الكويتية الى سابق عهدها. بل اشارت احدى الصحف الاردنية ـ قبل سنة ـ الى ان الحكومة الكويتية طلبت من وزاراتها كشوفا باسماء الاردنيين الذين كانوا يعملون لديها «اطباء ومهندسون ومعلمون في الغالب» وان جميع الوزارات الكويتية انجزت مثل هذه الكشوف للتصدير ـ حسب ادعاء الصحيفة الاردنية ـ تصريحات لمسؤولين كويتيين عن أولوية عودة كادرها الوظيفي ثم ياتي من بعدهم عودة الخبرات التي يحتاج اليها القطاع الخاص من شركات وبنوك ودور صحف.

ويرى بعض المراقبين ان مجلس الامة الكويتي «البرلمان» يستبق الامور في طرح هموم مستقبلية لما يقدره بـ ٢٠٠ الف وظيفة غير مستحقة الآن ولكنها مطلوبة من الحكومة الكويتية مقدما وقبل ثلاث سنوات من استحقاقها. الامر الذي قد يفسره البعض بان البرلمان الكويتي يعكس بناء على مطالب بعض نوابه توجها ـ خاصة في اوساط الاسلاميين واطراف اليمين ـ بعدم الارتياح لعودة الخبرات الاردنية «المأمولة على نطاق ضيق» الى الكويت وقد يعكس ايضا عدم الارتياح لمن يشغلون الآن نحو ٧٥٠ الف وظيفة غالبيتهم من جنسية عربية معروفة تبوأت مركز الصدارة في الوظائف على حساب الوظائف الشاغرة بسبب عودة الاردنيين والغاء عقود عملهم بأثر رجعي من ١٩٩٠/٨/٢ بعد تحرير الكويت.

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة الكويتية غضت النظر ولاعتبارات انسانية ودولية عن الفلسطينيين ـ ابناء قطاع غزة ـ من حملة الوثائق المصرية وعن عدد يكاد يكون مماثلا من الاردنيين من اصل فلسطيني مايزالون يعملون ويعيشون في دولة الكويت مع عائلاتهم.

واذا صحت تقديرات بعض المراقبين لشؤون البرلمان الكويتي وحسابات نوابه فإن الكرة باتت في ملعب البرلمان الاردني لأخذ مشكلة العائدين بعين الاعتبار في علاقاته مع البرلمان العربية الشقيقه خاصة وان العائدين لعبوا دورا مهما في ايصال كثير من النواب الاردنيين الى مقاعدهم النيابية في انتخابات ١٩٩٣، ويعزز ما قد يتخذونه في هذا المجال من مبادرات « الشوط الذي قطعه وزير الخارجية الاردنية في عودة العلاقات الاردنية ـ الخليجية وإزالة كل التباس وكل معوقات حالت في الماضي دون استمرار العلاقات المميزة للاردن على الصعيد العربي مع اشقائه وصولا للتضامن العربي في مواجهة استحقاقات المستقبل لجميع شعوب ودول المنطقة».

قراءة معمقة في الانتخابات الفلسطينية (٢)

بمقاطعتها للإنتخابات تحول قوى المعارضة المعركة إلى استفتاء على شرعية الإتفاقات
المقاطعة تعزز مصداقية قوى المعارضة وتقلص الارتباك والبلبلة في قواعدها الشعبية

● عمر عساف ـ رام الله

نشرنا في العدد الماضي من «الأهالي» الجزء الأول من الدراسة التي اعدها السيد عمر عساف ـ عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ـ حول موضوع الإنتخابات الفلسطينية، ولماذا ترفض المعارضة المشاركة في هذه الإنتخابات. في الجزء الثاني يطرح السيد عساف الخيارات المطروحة على الشارع الفلسطيني في موضوعة الانتخابات.

إن الدعوة إلى انتخابات تمثيلية سياسية حرة ونزيهة وديمقراطية وشاملة لجميع ابناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات تجري تحت اشراف دولي لاختيار مجلس وطني فلسطيني يستمد سلطته من الشعب ويتحمل مسؤولية صوغ مصيره الوطني في مفاوضات حول حل شامل متوازن يقوم على قاعدة قرارات الشرعية الدولية «٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، ٢٣٧» ومبدأ الأرض مقابل السلام بما يعني الإنسحاب الإسرائيلي الكامل إلى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧، وضمان حق شعبنا بتقرير مصيره بحرية واقامة دولته المستقلة، وحل قضية اللاجئين على أساس القرار ١٩٤، وان المشاركة في انتخابات حرة متحررة من قيود اتفاقيات اوسلو ـ طابا، وتتوفر فيها الشروط المبينة اعلاه، هي امر بديهي، ولكن السؤال المطروح الآن بالحاح هو ليس اية انتخابات نريد وباية شروط، بل هو بالتحديد: ما الموقف ازاء الانتخابات المقرر اجراؤها في مطلع العام القادم والتي بات الإطار السياسي ـ القانوني لها واضحاً وشروطها محددة بموجب اتفاقيات اوسلو ـ طابا؟ وفي الإجابة على هذا السؤال ليس صعباً الاجماع على تقدير اهمية معركة الانتخابات التي ستشكل المحور الابرز من محاور الصراع السياسي الدائر في الساحة الفلسطينية خلال الفترة القادمة. إن المعركة السياسية المتمحورة حول موضوع الانتخابات هي ميدان صراع رئيسي لا يمكن لأي حزب جدي ان يدير الظهر لها، أو ان يكتفي بالإنطلاق من مواقف الرفض المبدأي المجرد ليعتبر نفسه غير معني بها، بل لا مناص من خوض المعركة في ...

جنديان اسرائيليان يمنعان فلسطينيتين من العبور للدخول الى القدس

وكيف يمكن احباط الوظيفة الرئيسية المتوخاة للإنتخابات في اضفاء الشرعية الزائفة على الاتفاقات؟ كيف يمكن توظيف المعركة الانتخابية في خدمة صراعنا المتواصل ضد الاتفاق التصفوي؟ وللاجابة على هذا السؤال ومن دراسة الخيارات الممكنة والمطروحة ومناقشتها بروح عملية ملموسة ومنفتحة بعيدة عن التجريد والمواقف المسبقة. تتحدد الخيارات المتاحة باربعة هي كالتالي: «ا» المشاركة في الإنتخابات، ترشيحاً وتصويتاً، ببرنامج مناهض لاوسلو «ب» ...

في الذكرى التاسعة للانتفاضة الفلسطينية

«حشد» يجدد دعمه للنضال الفلسطيني ورفضه لاوسلو ووادي عربة

اصدر المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» بيانا في الذكرى السنوية التاسعة للانتفاضة الفلسطينية اكد فيه مساندته الثابتة لنضال الشعب الفلسطيني حتى استعادة حقوقه الوطنية كاملة غير منقوصة ... الوطني.

كما جدد البيان رفض الحزب لمعاهدتي اوسلو ووادي عربة ومواصلة النضال المشترك من اجل اسقاطهما ودحر مشروع النظام الشرق اوسطي الجديد وفيما يلي النص الكامل للبيان:

يصادف في هذه الايام الخالدة من تاريخنا العاصر الذكرى التاسعة لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الشعبية المجيدة لدحر الاحتلال الاسرائيلي عن الاراضي الفلسطينية التي شقت الطريق للاستقلال الوطني الفلسطيني الذي تجري محاولات اجهاضه على يد القيادة المتنفذة المتآمرة على الانتفاضة وقواها الحية والتي رأت فيها خطرا على مصالحها ومواقعها فسارعت الى شق طريقها الخاص ... عبر اتفاقية اوسلو وما تلاها من اتفاقات، شرعت الاحتلال والاستيطان وشطبت حق الفلسطينيين الشتات في العودة وفتحت الطريق لتوقيع المعاهدة الاردنية الاسرائيلية التي جاءت مكملة لاتفاقية اوسلو على الاراضي الاردنية.

لقد اكدت الانتفاضة المباركة بزخمها وتواصلها وشمولها وبما حققت من انجازات، هزت الارض تحت اقدام العدو، ان المقاومة الشعبية المنظمة المتواصلة والمتجددة هي الحل الوحيد لتحصيل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واستقلاله الوطني بل واعطت الانتفاضة دروسا لشعوب منطقتنا وشعوب العالم بدور حركة الجماهير في سبيل حقوقها ومطالبها.

ان المحاولات المشبوهة الرامية لتشويه الانتفاضة ومسارها من خلال التنقيب عن الثغرات ومحاولات الترويج بأن الانتفاضة قد انتهت، لن تنطلي على جماهير الشعب الفلسطيني الذي صنع الانتفاضة ولن تنطلي على جماهير امتنا العربية التي تدرك انه يجري التركيز على هذا الامر من اجل ايجاد المبررات للطريق التي سلكتها القيادة الفلسطينية المتنفذة المتآمرة على الانتفاضة وعلى تضحيات الشعب، ومكتسبات النضال الوطني الفلسطيني اتصال بأن لا بديل امام الشعب سوى القبول بهذه الاتفاقات.

اننا في حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» ومن موقع دعم شعبنا الاردني بحركته الوطنية ومساندته للانتفاضة، التي رأينا فيها ملهما لشعوب المنطقة، ومن موقع مواكبتنا للنضالات المتواصلة للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وللمواجهات اليومية حتى الامس ولعمليات الاشتباك اليومي مع العدو عدد الشهداء الذين سقطوا خلال هذا العام اثناء المواجهة وعدد المعتقلين والمواقف الباسلة الواعية لمعتقلي الانتفاضة في السجون الاسرائيلية الرافضة التركيع امام معاهدة اوسلو، بما في ذلك مواقف ابناء المخيمات وتحركاتهم الرامية الى رفض المشاركة في انتخابات تجري تحت حراب الاحتلال لسلطة الحكم الذاتي الاداري التابع الذي لا يمثل عموم ابناء الشعب الفلسطيني والمطالبة بمقاطعتها. نجد فيها جميعا تعبيرا عن اشكال انتفاضية جديدة جميعها تصب في هدف دحر الاحتلال حتى الاستقلال الوطني الشعار الذي رفعته الانتفاضة وقيادتها الوحدة عند اندلاعها وما زالت.

اننا على ثقة كبرى بأن الشعب الفلسطيني شعب الانتفاضة والشتات الذي قدم التضحيات وواصل النضال بكل اشكاله في مختلف مراحل النضال الوطني يدرك ان الافاق ما زالت مفتوحة لتجديد الانتفاضة بزخم اوسع واعمق بل نرى مؤشراتها في النضالات اليومية ذات الاشكال المختلفة وان الشعب الفلسطيني لن يسلم بأن تكون ثورة نصف قرن من الكفاح معاهدتي اوسلو عربة.

اننا في «حشد» وانطلاقا من رفضنا لمعاهدتي وادي عربة واوسلو التي نرى فيهما تآمرا على مصالح وحقوق شعبنا في المنطقة، لصالح عدونا التاريخي اسرائيل وحليفتها امريكا نؤكد ثقتنا بالطريق الذي شقته الانتفاضة وثقتنا بقدرتها على تجديد نفسها واننا من موقعنا في الحركة الوطنية والحركة الجماهيرية الاردنية نجدد العهد على مواصلة تقديم كل الدعم والاسناد لها وعلى مواصلة النضال المشترك من اجل اسقاط معاهدتي وادي عربة واوسلو ودحر مشروع النظام الشرق اوسطي الجديد والدفاع عن استقلال بلادنا وتحقيق الاستقلال الوطني الفلسطيني والسيادة الوطنية لشعوب امتنا العربية.

حواتمه يكرر الدعوة الى استفتاء شعبي عام وانتخابات تمثيلية شاملة للشعب الفلسطيني

بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة لانطلاقة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الاراضي المحتلة وجه نايف حواتمة الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين رسالة الى ابناء وبنات الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل مؤكدا لهم ان راية الانتفاضة واهدافها في الحرية والاستقلال والعودة وراية وحدة الشعب في الوطن وخارجه ستبقى خفاقة رغم من الاتفاقات المذلة التي عملت على خنقها وعلى مصادرة تطلعات الشعب الفلسطيني والالتفاف على حقوقه الوطنية.

وجدد حواتمه دعوة عموم الشعب الفلسطيني في القدس والضفة وقطاع غزة الى مقاطعة الترشيح والاقتراع في انتخابات مجلس الحكم الذاتي الهزيلة المقررة في العشرين من كانون الثاني القادم والمحكومة بسقف اتفاقيات اوسلو، والقاهرة، طابا، والمرجعية الاسرائيلية بالنهاية لهذه الاتفاقيات وللمجلس المنبثق عن هذه العملية الانتخابية الزائفة، ودعا حواتمه ابناء وبنات القدس والضفة والقطاع ومخيمات اللاجئين فيها الى الضغط على المرشحين للانتخابات لسحب ترشيحاتهم ودعوة كل المواطنين الى عدم الاقتراع يوم ١/٢٠ القادم تعبيرا عن رفضهم للاتفاقات المذلة وتمسكهم بحق الشعب في الخلاص من الاحتلال والاستيطان وممارسة حق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وحق اللاجئين في العودة الى وطنهم وديارهم.

واكد حواتمه ان هذه الانتخابات ليست حرة ولا ديمقراطية وهي تجري تحت حراب الاحتلال ووفق شروطه ودعا الى استفتاء شعبي عام تحت اشراف دولي حول اتفاقات اوسلو القاهرة طابا والى انتخابات تمثيلية شاملة للشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وفي اقطار اللجوء والشتات.

وحيا حواتمة في نهاية رسالته كافة مناضلي ومناضلات الانتفاضة الباسلة وذكرى شهدائنا الابرار وحيا اسرى واسيرات الثورة والانتفاضة في سجون الاحتلال داعيا الى اطلاق سراحهم فورا ومعاملتهم كاسرى حرب، وحيا كل شهداء الشعب الفلسطيني.

تتمة ـ قراءة معمقة في الانتخابات الفلسطينية

ليست اكثر من ملهاة هدفها اضفاء مسحة من الديمقراطية الزائفة على العملية الانتخابية والتظاهر الكاذب بأن اطارها القانوني لم يفرض من قبل السلطة، او من قبل اسرائيل بالأحرى، بل كان حصيلة نقاش شعبي! ان المفارقة الساخرة التي تشهد على الطابع العبثي لهذه الملهاة هي ان عملية تسجيل الناخبين قد بدأت، وهي تكاد تنتهي، بينما مشروع القانون الذي يحدد من بين ما يحدد، الشروط الواجب توفرها في الناخب، هذا المشروع الذي يشكل الاساس القانوني لعملية التسجيل لم يقر ولم يصبح قانونا بعد. على اي اساس تجري عملية التسجيل اذن؟ ابن هم الناخبون الذين يجري تسجيلهم ووفق اي شروط؟ وماذا لو افرزت عملية النقاش الشعبي ميلا واضحا نحو تغيير بعض الشروط الواردة في المشروع؟ هل ستعاد عملية التسجيل مرة اخرى وفق الشروط الجديدة؟ الجواب على هذه التساؤلات لن يكون سوى ابتسامة ساخرة على شفاه العالمين ببواطن الامور. فهم يعلمون ان النقاش الجاري ليس سوى ملهاة لن يترتب عليها اي تغيير في الاسس الرئيسية للعملية الانتخابية، ومنها شروط ...

استمارة التسجيل ونص العبارات التي يجب ان تتصدر كل ورقة من اوراق سجل الناخبين الابتدائي، ونص العبارة التي يجب ان تتصدر كل ورقة من اوراق سجل الناخبين النهائي الخ .. وما يتم الآن في عملية التسجيل الجارية هو تنفيذ احكام الاتفاقية. اما مشروع القانون فليس سوى خرقة مهلهلة وظيفتها اضفاء ستار فلسطيني على الاملاءات الاسرائيلية المجسدة ببنود الاتفاقية.

هل يعني هذا ان علينا ان ندير الظهر للنقاش الجاري حول مشروع القانون. كلا بالتأكيد. بل العكس علينا ان نوسع نطاق هذا النقاش وان ننخرط فيه بطاقات اكبر بهدف فضح الطابع اللاديمقراطي للعملية الانتخابية وتعرية الملهاة الجارية واحباط اهدافها. يجب ان نبرز انتقاداتنا على مشروع القانون وان نفضح عوراته وان نطرح البدائل الديمقراطية الحقيقية لبنوده، ولكن علينا ان نقول بوضوح للجماهير ان السلطة لن تقوى على تبني هذه البدائل ولا على تعديل القانون «بعناصره الرئيسية» ليس فقط بسبب طبيعتها الاستبدادية بل ايضا، وبالاساس، لان ذلك يتعارض مع التزاماتها بموجب الاتفاقية. ان هذه المهمة لا تنسجم مع تكتيك يقول ...

التكتيك يساعد في ترويج الاوهام في اذهان الجماهير وتخديرها بالأمال الكاذبة. وهو يؤدي في الممارسة العملية الى نشر البلبلة والارتباك في صفوف الحزب، واشغاله في نقاش داخلي عقيم حول ماهي الشروط التي يمكن ان نقبلها كي نشارك في الانتخابات، وبالتالي يقود الى اصابته بالشلل الكامل في معركة حية وحادة ومتحركة يوما بيوم. وهو ما يقود الى حالة من فقدان الوزن التام. ان شروط المعركة الانتخابية باتت واضحة ومحددة. فالظرف السياسي العام الذي تجري فيه واضح، واطارها القانوني ـ السياسي اصبح محددا بعناصره الرئيسية. وتأجيل اتخاذ القرار بشأن المشاركة او عدم المشاركة فيها لن يفسر من قبل الجماهير سوى بكونه علامة على التردد، والتردد في المعارك الفاصلة كفيل بشطب مصداقية اي حزب وتقويض مكانته في اعين الجماهير.

«ج» الخيار الثالث: الامتناع عن المشاركة

المقصود بهذا الخيار وجهة النظر التي تتردد في بعض اوساط المعارضة والتي تختزل الموقف من الانتخابات بالمعادلة المجردة القائلة بأن الانتخابات هي افراز من افرازات اوسلو، وطالما نحن نرفض اوسلو فإننا لسنا معنيين بالانتخابات، ان ...

من الزعامات العائلية والعشائرية والطائفية وترك الجماهير نهبا للاباطيل والاوهام التي تروجها السلطة لاقتناص اصواتها. ان الاكتفاء بالامتناع عن المشاركة في العملية الانتخابية من قبل قوى المعارضة يساعد في سحب الغطاء السياسي الوطني عن هذه الانتخابات والمجلس المتولد عنها، ولكن هذا لا يكفي. فالمعركة الدائرة ليست فقط معركة الشرعية السياسية للانتخابات والمجلس، بل هي اولا وبالدرجة الرئيسية معركة الشرعية الشعبية. الاكتفاء بالامتناع عن المشاركة يعني الاحجام عن خوض معركة الشرعية الشعبية التي لا يمكن خوضها بفعالية الا بانتهاج تكتيك المقاطعة النشطة. ان الاكتفاء بالامتناع عن المشاركة واهمال ضرورة تعبئة الجماهير من اجل اوسع مقاطعة شعبية للانتخابات، هو تكتيك قاصر يؤدي الى شطب المعارضة من المعادلة السياسية، وهو رغم تشدده اللفظي يفتح الباب امام امكانية المشاركة الضمنية والمستترة من خلال دعم مرشحين مستقلين او من خلال واجهات حزبية جديدة يجري تشكيلها لهذا الغرض.

«د» الخيار الرابع: معركة المقاطعة

ان الخيار الامثل لقوى المعارضة ...

اضفاء الشرعية السياسية والشعبية على الاتفاقيات، هو خيار النضال من اجل اوسع مقاطعة جماهيرية للترشيح والاقتراع وتنظيم حملة لتعبئة اوسع القطاعات الشعبية، انطلاقا من مصالحها، لخوض المعركة بكافة مراحلها ومختلف جوانبها تحت شعار المقاطعة. ان ابسط متطلبات الديمقراطية تقتضي استفتاء الشعب على الاتفاقيات التي تشكل الاطار السياسي ـ القانوني لهذه الانتخابات قبل اجرائها. ولكن القوى الدولية والاقليمية التي تريد فرض هذه الانتخابات قسرا على الشعب الفلسطيني ترفض مطلب الاستفتاء لانها ترفض من حيث المبدأ الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وفي غياب امكانية اجراء استفتاء نظامي، فإن على قوى المعارضة ان تسعى الى تحويل معركة الانتخابات نفسها الى استفتاء على شرعية الاتفاقات. ان محاولة تحقيق ذلك من خلال السعي الى الفوز بأغلبية المجلس هي محاولة غير واقعية وهي تقود الى تفتيت قوى المعارضة والنيل من مصداقيتها وتقليص قوتها الجماهيرية الحقيقية. ان تكتيك المقاطعة الفعالة هو وحده الذي يبرز القوة الحقيقية للمعارضة بين صفوف الجماهير. ان تحجيم قوى المعارضة على اساس الدعوة الى المقاطعة هو اكثر ...

المقاطعة تعزز مصداقية قوى المعارضة في اعين الجماهير وتقلص الارتباك والبلبلة في صفوف قاعدتها الشعبية، وباللجوء الى هذا التكتيك تستطيع قوى المعارضة ان تعزز قواها الذاتية بقطاعات واسعة من الجماهير التي ينتابها القلق بسبب ما تنطوي عليه الانتخابات من تهديد لحقوقها ومساس بمكانتها «مواطنو القدس، المخيمات، اهالي ورفاق الاسرى الخ..»، او التي اصيبت بالاحباط وخيبة الأمل بسبب الطبيعة الهزيلة للحل الذي جاء به الاتفاق واندفعت الى موقع اللامبالاة احتجاجا عليه.

ولكن، لكي تتحول معركة الانتخابات الى استفتاء حقيقي، فإن تكتيك المقاطعة لا يعني الاكتفاء بموقف دعاوي مبدأي برفض المشاركة في الانتخابات، بل هو يعني ادارة حملة تعبوية منظمة، بكل ما في الكلمة من معنى، تواكب جميع مراحل العملية الانتخابية وتسعى من خلالها الى تعبئة اوسع القطاعات الشعبية، انطلاقا من مصالحها، للانخراط في معركة المقاطعة. وضرورة صوغ خطة عمل ملموسة لتنظيم حملة المقاطعة، وضرورة مناقشتها وتعبئة القوى للإنخراط في تنفيذ هذه الخطة باعتبارها المحور الرئيسي للنشاط ...

المعارضة تحظى بتأييد شعبي وتستعصي على محاولات الحصار

قال النائب حمزة منصور، الناطق الرسمي باسم جبهة العمل الإسلامي ان اعتقال نقيب المهندسين ليث شبيلات يعبر عن ضيق صدر الحكومة ببعض الآراء التي تطرح، وكنا نتمنى ان يتم التعامل مع هذه الآراء بالحوار والإقناع من خلال الإعتقال.

جاء ذلك في سياق حوار خاص لـ «الأهالي» حول تعديل المكتب الدائم لمجلس النواب، وقانون الإنتخاب وتعديل قانوني المطبوعات والإنتخابات .. وفيما يلي نص الحوار.

● حاوره: عليان عليان

«كبت الرأي الآخر»

.. اقدمت الحكومة يوم السبت ٩ / ١٢ / ٩٥ على اعتقال نقيب المهندسين ليث شبيلات ... ما هو رأيك بهذه الخطوة؟

امكانية الفرملة

اعتقال ليث شبيلات يعبر عن ضيق صدر الحكومة

ناس و ناس

● تيسير نظمي

رئيس نقابة الصحفيين

في كلمته امام المؤتمر الدولي للكتاب في الباكستان

قعوار: الشعار البراق للديمقراطية يخبىء خلفه ديكتاتوريات بشعة

القى السيد فخري قعوار الأمين العام للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب، كلمة في المؤتمر الدولي للكتاب والمثقفين الذي عقد في العاصمة الباكستانية اسلام اباد الاسبوع الماضي ،تحت شعار «الأدب والثقافة والديمقراطية»... تطرق فيها لمفهوم الديمقراطية في العالم الثالث.

وقد انبثقت عن المؤتمر هيئة تاسيسية للاعداد لتشكيل اتحاد دولي للكتاب والمثقفين يرأسها السيد فخر الزمان رئيس اكاديمية الآداب والتاريخ في اسلام اباد، وهي الجهة المنظمة للمؤتمر والداعية إليه.

وفيما يلي نص كلمة الاستاذ فخري قعوار في المؤتمر:

يسرني ان اتقدم بالشكر الجزيل لهذه الاكاديمية التي اعطتنا فرصة المجيء الى باكستان، واللقاء بكم، والاستماع اليكم، آملا ان تصل هذه الحوارات الى غاياتها، وان تحقق أهدافها، لما فيه خير الادب والثقافة والديمقراطية في عالمنا المضطرب.

ويسرني ان اقف هنا باسم الادباء والكتاب العرب، لاعلن التزامنا جميعا بقضايا الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان، وفي المقدمة حرية التعبير للمواطن والكاتب على حد سواء. كما اعلن التزامنا بالوقوف ضد كل اشكال القمع والتضييق على منتجي الادب والفن والفكر لان هذا يتنافى مع ابسط قواعد الديمقراطية وحقوق الانسان. واعلن وقوفنا الى جانب الادب والثقافة الذي ينتصر للحياة ويتصدى للدعوات الظلامية التي تعيد الناس الى الوراء.

وقد سمعت من بعض المتحدثين كلاما عن الديمقراطية على نحو عام، ونحن نقول ان تجربتنا في بعض اقطار العالم الثالث، علمتنا ان الشعار البراق الديمقراطية يخبيء خلفه ديكتاتوريات بشعة، تمارس الدور القديم باسلوب معاصر. كما انه - اي الشعار - يعطي على مصلحة شريحة معينة حاكمة مستفيدة، على حساب الاغلبية المقهورة

اننا ندعو مؤتمركم هذا الى المطالبة بمايلي، وادراجه في توصياته

الوقوف مع الادباء والكتاب العرب ومناصرتهم ضد كل اشكال العنف التي يعانون منها واخص بالذكر الجزائر ومصر

ادانة الارهاب الصهيوني ضد شعب فلسطين وضد المقاومة اللبنانية البطلة، وهو ارهاب مدعوم من الولايات المتحدة الامريكية.

ادانة الارهاب العربي الرسمي ضد الشعوب وفي المقدمة منها الادباء والكتاب والفنانين

دعوة الانظمة العربية الحاكمة الى اشاعة مناخ الديمقراطية في بلدانها، والكف عن استعباد مواطنيها واحتكار ثروات اوطانها

اعلان التضامن مع الادباء والكتاب والمثقفين العرب في مقاومتهم للتطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني الذي يحتل كامل فلسطين وجنوب لبنان وجزءا من سوريا

اعلان التضامن مع الادباء والمثقفين في العراق، الذين لا يجدون ورقا للكتابة، ويضطرون لبيع مكتباتهم الشخصية من اجل الحصول على الغذاء وذلك بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الامريكية على شعب العراق باسم الشرعية الدولية.

ونبين لكم بهذه المناسبة، ان الادباء والكتاب العرب، يقفون مع كل ادباء العالم الذين يتعرضون للاضطهاد بمختلف اشكاله، في كل مكان وخاصة في اقطار اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وتحاول الامانة العامة للاتحاد العام للادباء والكتاب العرب ان تعبر عن موافقها هذه في كل مناسبة وتعلن بمختلف الوسائل المتاحة

وقفات مع الشاعر المرحوم ابراهيم طوقان

● الشاعر الطبيب عصام صدقي العمد

هو ابن نابلس البار وشاعر فلسطين. قال عنه الدكتور ناصر الدين الأسد: «اذا كان عرار - مصطفى وهبي التل - هو شاعر الأردن غير منازع فإن ابراهيم طوقان هو شاعر فلسطين غير مدافع. وهما معاً شاعرا الاردن بضفتيه لا ينازعهما احد في السبق. والجدير بالذكر ان الشاعرين عاشا في حقبة زمنية واحدة وناضلا معاً عدواً مشتركاً وكان لشعرهما اثر كبير في اذكاء روح الجهاد والثورة ضد الاستعمار والصهيونية.

فهذا عرار من شرق النهر كان يصيح:

يا رب إن بلفور نفذ وعده — كم مسلم يبقى وكم نصراني
وكيان مسجد قريتي من ذا الذي — يبقي عليه اذا أزيل كياني
وكنيسة العذراء أين مكانها — سيكون إن اخذ اليهود مكاني

وهذا ابراهيم غربي النهر كان يصيح:

يا حسرتا ماذا دهى أهل الحمى — فالعيش ذل والمصير .....
سهل الهوان على النفوس فلم يعد — للجرح من ألم وخف .....

ولد شاعرنا في مدينة نابلس بفلسطين عام ١٩٠٥ من اسرة عريقة محافظة. ودرس الابتدائية فيها على يد اساتذة اجلاء. وبعد الحرب العالمية الأولى التحق بمدرسة المطران بالقدس وفيها تتلمذ على استاذه الاديب نخلة زريق استاذ اللغة العربية. فكان من اكثر من تأثر بهم ابراهيم.

ولد ابراهيم ضعيف البنية ومع مر السنين اصيب بمرض في معدته، واجريت له عدة عمليات وبالرغم من مرضه الذي لازمه حياته إلا انه لم يستسلم لليأس والمرض بل كان دائما صبوراً عميق الإيمان بربه وخالقه. وقد خرج من المستشفى يوماً بعد إحدى العمليات وفي جيبه ورقة فيها هذه الأبيات:

اليك توجهت يا خالقي — بشكري على نعمة العافية
إذا هي ولت فمن قادر — سواك على ردها ثانية
وما للطبيب يد بالشفاء — ولكنها يدك الشافية
تباركت أنت معيد الحياة — متى شئت في للاعظم البالية

وكم كان يتغلب على مرضه وآلامه بالدعابة والمرح. حتى وهو في اشد حالات مرضه. وهو يخاطب طبيبه عندما قرر اعطاءه كمية من الدم في الوريد. فيقول:

وطبيب رأى صحيفة وجهي — شاحباً لونها وعودي نحيفا
قال لا بد من دم لك نعطيه — نقياً ملء العروق عنيفا
لك ما شئت يا طبيب ولكن — اعطني من دم يكون خفيفا

التحق ابراهيم بالجامعة الامريكية في بيروت وعمره ١٨ سنة، اي وهو في عنفوان شبابه، وتفتح مشاعره. وفيها وجد الأرض الخصبة لشعره، والبيئة الغنية بمباهج الدنيا والحياة. فقدمت له مفاتنها وسلته من شهدها ونبعها الغزير. وفيها كان حبه الاول بعد ان طرق الحب فؤاده وعمره ٢٢ سنة فاصبح قوي الملاحظة غزير العاطفة جياش المشاعر وبدأ ينظم الشعر على وتر الغزل والحب ويعلن عنه ويقول:

أول عهدي بفنون الهوى — بيروت أنعم بالهوى الاول

ففي بيروت وجد الحب والماء والخضراء والوجه الحسن وهو يردد:

إن الجمال إذا تجمع شمله — فالويل كل الويل للشعراء

تخرج ابراهيم من كلية الآداب بالجامعة الامريكية في بيروت سنة ١٩٢٦ وبعدها عاد الى مسقط رأسه نابلس ليعمل مدرساً في كلية النجاح الوطنية لمدة سنة واحدة ولم يكن يحب مهنة التدريس ولذلك كانت فرحته كبيرة عندما طلبته الجامعة الامريكية ليدرس في قسم الأدب العربي فرحل إلى بيروت وهو في غاية السعادة والسرور وكيف لا وهو يعود إلى مهد حبه الاول وذكريات شبابه ونزواته.

درس في بيروت سنتين ولكنه عاد الى مسقط رأسه عندما عاوده واشتد عليه المرض، ثم التحق ليدرس في الكلية الرشيدية بالقدس في المهنة التي ضاق بها فنفس عن نفسه بقصيدة «الشاعر المعلم» وفيها يقول:

شوقي يقول وما درى بمصيبتي — قم للمعلم وفه التبجيلا
ويكاد يقلقني الامير بقوله — كاد المعلم ان يكون رسولا
يامن تود الانتحار وجدته — إن المعلم لا يعيش طويلا

وفي سنة ١٩٣٦ أسند اليه الاشراف على القسم العربي في الاذاعة بالقدس وقد احب ابراهيم عمله هذا ، بذل قصارى جهده بان يوجهه توجيهاً وطنياً وادبياً وقومياً. وفعلاً قد وعمل واجتهد، ونظم وانتج. ولكن اليهود وعملاءهم وقفوا له بالمرصا ويداووا يوجهون اليه التهم بالحض على الثورة. واثارة الشعور الوطني بين الناس بقصائده وشعره. فدخل معهم في معركة خفية ضارية حتى تمكنوا من اقالته سنة ١٩٤٠، بعد ان عمل بالاذاعة اربع سنوات ترك فيها بصماته واعماله: ولعل من اهم ما عمله هو تصديه لفئة غير عربية. كانت تسعى بكل ما أوتيت من جهد ونفوذ الى طمس اللغة الفصحى والعمل على تنشيط وإبراز اللغة العامية الدارجة في الاحاديث والمسلسلات الاذاعية. لقد تصدى ابراهيم لكل ذلك بحزم حتى هزمهم ونجح. وفي اثناء عمله بالاذاعة تزوج ابراهيم سنة ١٩٣٧ من السيدة سامية عبد الهادي ورزقه الله بجعفر وعريب.

لقد عرف عن ابراهيم منهجه القومي العربي الصادق. وغيرته على وطنه وقوميته فحاربه الكثيرون من العملاء والحساد الدخلاء. فرحل الى العراق حيث سبقته شهرته الأدبية واستقبل هناك بالحفاوة والتكريم وعمل مدرساً في دار المعلمين ولكنه لم يمض هناك مدة بسيطة حتى وقع فريسة المرض. الذي اضطره العودة الى وطنه ويدخل المستشفى الفرنسي في القدس حيث توفي رحمه الله يوم الجمعة الثاني من مايو «ايار» سنة ١٩٤١ وهو لم يتجاوز السادسة والثلاثين من عمره.

ثقافته وشعره

أجاد ابراهيم اللغة العربية وعرف كنوزها وقد حببها اليه في صغره اساتذته في نابلس ونمّاها ورعاها استاذه «نخلة زريق» وصقلها هو بمطالعاته وقراءته لدواوين الشعر وباهتمامه الكبير بقراءة القرآن الكريم ولقد كان احب الشعراء إلى نفسه المتنبي والعباس بن الأحنف وكان احب الكتب إليه كتاب الأغاني لأبي الفرج الاصفهاني.

كما أجاد اللغة الانجليزية وتعرف على آدابها وقد ترجم الى الانجليزية كتاب «طوق الحمامة» لابن حزم الاندلسي ولقد ساعد احساسه المرهف بما يجري حوله وفي وطنه على نضوج موهبته الشعرية. فكانت قصائده الوطنية الملتهبة على كل لسان وفي كل المناسبات من مقومات اذكاء روح الثورة والنضال من اجل تحرير الأرض، ومقاومة الاستعمار.

ولقد التقى ابراهيم في الجامعة بزملاء يعشقون الادب والشعر فكان تجاوب الذوق والود، وقد عملوا معاً حلقة ادبية في الجامعة سموها «دار الندوة» ومنهم مع ابراهيم كل من حافظ جميل - عمر فروخ - نديم البارودي، واتخذ كل منهم لنفسه اسمه المستعار المحبب ولقب ابراهيم نفسه «عباس بن الاحنف» وقد ذاع اسمه في الجامعة حتى سمته الصحافة بشاعر. ولقد وصف النقاد والادباء شعر ابراهيم فقالوا: عذب النغمات - ساحر الرنات - تقسمه هوى دفين ووطن حزين. نعم. هكذا كان شعر ابراهيم طوقان رحمه الله.

بعد هذه الجولة في ديوان شعر ابراهيم طوقان اسمحوا لي ان اناجي شاعرنا وقد تركنا لهذا الزمن الأغبر بقصيدة لي اقتطف منها هذه الأبيات فأقول:

سلام عليك أبا جعفر — لقد فزت انت بكاس الردى
فها نحن بعدك نسقى السموم — ونلعق جمرا شديد اللظى
لقد ضل منا ضمير وعقل — وناحت علينا ثكالى الحمى
لهذا زمان شربنا به — كؤوس الهوان بايدي العدى
فنم مستريحاً بارض دعتك — فكنت الملبي لذاك الندا
سلام عليك بدار الخلود — أما كنت ترضى الذي قد جرى

القيت في جمعية عيبال الخيرية - عمان في ١٤ / ١٠ / ١٩٩٥

الأهالي
المشرف العام: سالم النحاس
رئيس التحرير المسؤول: اسامة الرنتيسي